الأمم المتحدة

A/56/PV.21

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الجلسة العامة **٢١**
الجمعة، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٦٦ من جدول الأعمال (تابع)

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

تقرير الأمين العام (A/65/160 و Corr.1 و Add.1)

السيد كلودومار (ناورو) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في مجموعة بلدان محفل جزر المحيط الهادئ، الأعضاء في الأمم المتحدة وهي الدول التي لها بعثات دائمة في نيويورك، وهي استراليا، بابوا غينيا الجديدة، توفالو، تونغا، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، فانواتو، فيجي، ميكرونيزيا (الولايات – الموحدة)، نيوزيلندا، وبلدي ناورو.

ويضم أعضاء مجموعة بلدان محفل جزر المحيط الهادئ صوتهم إلى أصوات بقية دول العالم في الإعراب عن شعورنا بالصدمة والسخط حيال الأحداث المأوساوية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر في المدينة المضيفة لنا هذه، مدينة نيويورك، وفي واشنطن العاصمة، وفي بنسلفانيا. ونود أن نعرب عن مشاعر شعوبنا بالحزن والأسى لحكومة وشعب الولايات المتحدة، من خلال الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية. كما نود الإعراب عن إعجابنا برد الفعل الذي أبداه شعب هذه المدينة بالذات وبالروح التي يتحلى بها شعب الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الوقت العصيب.

لقد أصبح واضحا الآن ليس هناك أي جزء في العالم بمنأى عن الأنشطة الإرهابية. فالمنظمات الإرهابية نشطة في أجزاء كثيرة من العالم. ومما يؤسف له أنه ليس من الواقعية أن نفترض أن منطقة المحيط الهادئ ستظل بمنأى عن هذه الآفة. وحتى لو كان الإرهابيون غير نشطين في إقليمنا، فإن أعمال الإرهاب التي يمارسونها لها تبعات بالنسبة لنا جميعا. لقد كان من بين ضحايا تلك الهجمات رعايا من بعض بلداننا الأعضاء. فكثيرون من مواطني بلداننا يقطنون في الولايات المتحدة وفي بلدان أخرى حدثت فيها هجمات إرهابية من قبل وقد تحدث مرة أخرى.

وهناك أيضا آثار أخرى، ربما تكون مباشرة بصورة أقل. فعلى سبيل المثال، قد يكون للأثر الحتمي لهذه

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-56601 (A)
0156601

الأحداث على حركة النقل الجوي العالمي نتائج جسيمة بالنسبة لمنطقة المحيط الهادئ، وهي منطقة تعتبر سلامة النقل الجوي وانتظامه أمرا أساسيا بالنسبة لها، فنحن جميعا نتأثر بما يجري في أي جزء من هذا العالم المترابط.

لقد أدرك قادة بلدان محفل جزر المحيط الهادئ في إعلانهم المشترك الصادر في ٢٦ أيلول/سبتمبر بأن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر موجَّهة ليس ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، بل أيضا ضد البشرية جمعاء، وضد القيم الإنسانية السوية المشتركة. وذكَّر القادة بقرارهم الذي اتخذوه في عام ١٩٩٨ والذي أدانوا فيه الإرهاب الدولي بشكل جماعي، وأكدوا من جديد دعمهم للتعاون الدولي الذي يرمي إلى استئصال شأفة الإرهاب، وأعربوا عن التزامهم ببذل قصارى جهدهم للمساعدة في ملاحقة المسؤولين عن ذلك العمل الشنيع وغيره من أعمال الإرهاب الدولي وتقديمهم إلى العدالة.

وعلاوة على ذلك، قال الأمين العام لأمانة محفل جزر المحيط الهادئ السيد نويل ليفي في بيانه المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر :

”هذا هجوم على ... مجتمع الأمم“.

وهو بحكم تلك الحقيقة يستوجب ردا قويا من جانب مجتمع الأمم.

إن هذه الهجمات تقوض الأساس الفعلي لهذه المنظمة، وبالتالي فإنه يتعين عليها أن ترقى إلى المستوى اللازم لمواجهة التحدي. وعلى جميع بلدان العالم أن توحِّد جهودها لمكافحة الإرهاب، ومجموعة بلدان محفل جزر المحيط الهادئ ملتزمة بالقيام بما يلزم لتحقيق هذا الهدف. وعلى الرغم من أن معظم دولنا لا تتوفر لها القدرات الاقتصادية أو العسكرية اللازمة للمساهمة في مكافحة الإرهاب، فإن بإمكاننا وفي نيتنا أن نوفر الدعم المعنوي والسياسي الذي تعهَّد به قادتنا.

وترحب مجموعة بلداننا بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي اتخذ يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر، والذي يطلب من جميع الدول الأعضاء ضمن جملة أمور التعاون، بصفة خاصة من خلال ترتيبات واتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، على منع وقمع الاعتداءات الإرهابية واتخاذ إجراءات ضد مرتكبي تلك الأعمال. لقد تصرَّف مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق، الأمر الذي يُلزم الدول الأعضاء بأن تراعي الإجراءات التي حددها من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة لمكافحة الإرهاب.

وفي هذا الصدد، ستتخذ الدول الأعضاء في مجموعتنا الإجراءات اللازمة لقمع تمويل الإرهاب، بما في ذلك تجميد الأموال وأي أصول مالية للمتورطين في الإرهاب أو في دعمه، سواء كانوا من الأفراد أو الجماعات أو الدول؛ وستساعد في التحقيقات والإجراءات الجنائية وفي تبادل المعلومات المتعلقة بهؤلاء الأفراد أو الجماعات؛ كما ستقيِّد التحرك الدولي لهؤلاء الأفراد أو الجماعات في إطار المعايير الدولية وسيادة القانون.

إننا نسلم بأن هذه الإجراءات ستقتضي إحداث تغييرات في التشريعات في بعض الأحوال. كما أن التنفيذ الفعال سيقتضي أيضا تعزيز التعاون الإقليمي وزيادة تدفقات المعلومات من خارج المنطقة.

وستساعد المبادرات الإقليمية الموجودة في منطقة المحيط الهادئ أيضا في مكافحة الإرهاب. وستكون الجهود الإقليمية التي تبذل لمساعدة الدول في تعزيز تنظيم تدفقات الأموال ذات أهمية في الجهود الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب. ومن شأن الجهود والبرامج الإقليمية الرامية إلى السيطرة على تدفقات الأسلحة الصغيرة إلى المنطقة وفي داخلها أن تساعد أيضا في تحسين الأمن الإقليمي والتصدي للإرهاب.

ولبلوغ هذه الغايات، توجد حاجة ملحة إلى الاعتراف بأهمية دعم المبادرات الإقليمية الحالية. ففي منطقتنا على سبيل المثال توجد حاجة حقيقية إلى المساعدة في تيسير تنفيذ تدابير الأمن الإقليمية التي اتخذ زمام مبادرتها قادة بلدان محفل المحيط الهادئ، خصوصا في مجالات تدريب موظفي الأمن، وإصدار التشريعات اللازمة لمكافحة تمويل الإرهاب، ونشر المعلومات ذات الصلة عن الجماعات الإرهابية وأنشطتها.

ولذا فإننا نرحب بالجهود التي بذلتها بعض الدول خلال هذه المناقشة لمساعدة دول أخرى على المشاركة الكاملة في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب، ونتطلع إلى هذا الدعم لتعزيز المبادرات الإقليمية.

وينظر أعضاء مجموعة محفل جزر المحيط الهادئ أيضا في السُبُل الكفيلة بزيادة مشاركتها في الإطار القائم من الصكوك الدولية التي تكافح الإرهاب. وستنضم المجموعة أيضا إلى الدول الأخرى في العمل تجاه اعتماد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب ترتكز على ذلك الإطار وتعززه في وقت لاحق من دورة الجمعية العامة هذه.

وختاما، فإن أعضاء محفل جزر المحيط الهادئ ملتزمون بالانضمام إلى البلدان الأخرى في اتخاذ كل التدابير الممكنة للقضاء على الإرهاب. وقد كان هناك تحدٍ لهذه المنظمة والمجتمع الدولي، ولكننا نعتقد أن هذه المنظمة والمجتمع الدولي سيبرزان وهما أقوى، من خلال القيام برد قوي وموحَّد.

السيد جوكينا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن مشاركة وفدي للذين تكلموا قبلنا معربين عن إحساسنا العميق بالصدمة والاشمئزاز إزاء الهجمات المروعة التي شُنَّت على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وشعبها وجميع الشعوب المحبة للسلام في العالم، بالاقتباس من رسالة التعزية التي بعثها الرئيس موغابي إلى الرئيس جورج بوش:

> ”إن حكومتي، وشعب زمبابوي، وشخصي، نشاطر حكومتكم ومواطني الولايات المتحدة، (في الداخل والخارج)، وأسر الجرحى والقتلى، الشعور بالصدمة والغضب والألم، وألمكم الشخصي وشعوركم بثقل المسؤولية. وإذ تتأملون سيدي الرئيس، فيما ينبغي عمله، فإننا معكم“.

واسمحوا لي أن أشدد على أنه ربما يكون أكثر جوانب أعمال ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية إخافة هو أن الإرهابيين يمكن أن يضربوا في أي وقت وفي أي مكان. وكان بين ضحايا الهجمات على مركز التجارة العالمي مواطنون زمبابويون يسعون في سلام إلى تحقيق حلمهم الأمريكي.

وبينما يشعر العالم بالحزن مع الأصدقاء والأقارب، فإني أحث هذه الهيئة على أن تقبل أن هذه ليست مأساة لأمريكا وحدها ولكنها مأساة للمجتمع الدولي بأسره. وإن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر تُظهر أن الإرهاب يؤدي إلى موت وجرح المدنيين الأبرياء والمتفرجين الذين لا صلة لهم مطلقا بالقضايا الإرهابية. لقد طالت معاناة العالم من الإرهاب بما فيه الكفاية، وفي رأينا المدروس أن مداولاتنا اليوم ينبغي أن تكون ذات منحى عملي. كيف نحارب الإرهاب؟

إن الأعمال الإرهابية أعمال إجرامية، أيًّا كانت دوافع الإرهابي أو القضية المخدومة. والإرهاب يُعرَّف بالأعمال، وليس بالقضية التي يهدف إلى خدمتها، إن كانت هناك أي قضية على الإطلاق. وقتل المدنيين الأبرياء واختطاف الطائرات كلها أعمال إرهابية، على الرغم من أن المسؤولين عنها قد يزعمون بأنهم يعملون تجاه تحقيق هدف

من الأهداف. وهذا هو المقصد الواضح لقرار الجمعية العامة ٦١/٤٠ المتخذ بالإجماع في عام ١٩٨٥، والذي يدين ”جميع أعمال ونُهُج وممارسات الإرهاب بوصفها أعمالا إجرامية، أينما وُجدت وأيًّا كان مرتكبها“.

ويجب الفهم أن إدانة الإرهاب الدولي بوصفه عملا إجراميا تفرض واجبات على جميع الدول لاتخاذ التدابير الملائمة لمنع أعمال الإرهاب الدولي. وهذا يشمل واجب الامتناع عن المساعدة على الأنشطة الإرهابية أو دعمها أو قبولها. وسماح دولة من الدول بوجود قاعدة إرهابية في داخل أراضيها لا يتوافق مع هذه الواجبات. وعدم إلقاء القبض على الأشخاص الذين قاموا بأعمال إرهابية في بلدان أخرى أو ساعدوا أو حرضوا على هذه الأعمال هو أيضا انتهاك للواجبات الدولية.

وأيًّا كان برنامج العمل الذي ينبثق عن مداولات اليوم، يجب التشديد على أن العلاقة بين السياسة الدولية والشؤون الخارجية، من جهة، والقانون الدولي، من الجهة الأخرى، غالبا ما تكون غامضة نوعا ما فيما يتعلق بمشكلة الإرهاب. إذ لا يوجد تعريف قانوني للإرهاب مقبول بشكل مشترك، مثلما أنه لا يوجد تعريف سياسي مقبول على نحو مشترك أيضا. ولكن، كما قال الأستاذ روبرت فريدلاندر:

> ”حتى وإن لم يوجد تعريف قانوني مقبول، لا حاجة إلى ذلك إذا تعامل المرء مع الإرهاب بوصفه عملا إجراميا. وأيًّا كانت الوسائل وكيفما استخدمت، فإن أعمال العنف المرعب جرائم عامة في كل مجتمع متمدن على هذه الأرض. ولذا فإن وجود تعريف قانوني دقيق ليس ضروريا، إذا ما تعامل المرء فقط مع عناصر فعل المُدعى عليه موضوع السؤال: القتل، أو الأذى الجسدي الجسيم، أو التعريض للخطر بلا مبالاة، أو الإيقاع المتعمد للألم العقلي المفرط“.

إن حكم فريدلاندر يعكس نفاذ الصبر المألوف لدى العقل القانوني مع ما يعتبر أساسا عملية سياسية أو دبلوماسية. وفي هذا الصدد ينبغي أن نبحث عن الإرشاد من الأمم المتحدة، التي ظلت منذ أمد طويل محفلا للجهود الرامية إلى التعامل مع الإرهاب.

ومما هو مفروغ منه سواء كان الإرهاب داخليا أو دوليا في طابعه، أن الحكومات المتضررة يجب عليها، بالطبع، أن تتصرف، وكل عمل حكومي للتعامل مع الإرهاب يقع في أربع فئات؛ المنع والحماية؛ وإدارة الأزمة أو الحادثة؛ والعقاب. وهذه المهام الأربع يجب تنفيذها في الساحة الدولية وكذلك الداخلية.

ولكن هناك اختلاف أساسي بين إنجاز هذه المهام داخليا وإنجازها دوليا. ففي الداخل تكون كل حكومة هي السلطة السيادية ولديها تحت تصرفها الشرطة والسلطة السياسية للدولة. ودوليا، لكل حكومة من غير ريب سلطة محدودة ويجب أن تعالج المشكلة بالتعاون مع الحكومات الزميلة.

وفي التعامل مع الإرهاب، تقرر كل حكومة مدى رغبتها في العمل مع الحكومات الأخرى. وذلك التعاون يمكن أن يتخذ أشكالا عديدة. على سبيل المثال، يمكن أن يكون في شكل تبادل معلومات بين الشرطة والاستخبارات، وتخطيط مشترك للتعامل مع الاعتداءات الإرهابية، وتعاون حقيقي في حادث معين بذاته أو تعاون في ملاحقة إرهابيين.

ووفد بلدي يلاحظ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي اعتمده مجلس الأمن يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وسيؤيد الجهود لقمع تمويل الإرهاب. وزمبابوي مستعدة للتعاون في

الكفاح ضد الإرهاب الدولي، وتتطلع إلى النظر بشكل إيجابي في كل الطلبات التي تقدم في إطار الأمم المتحدة.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا أن الإرهاب الدولي اعتداء على سلم وأمن البشرية. وفي ١٩٧٠، أكدت الجمعية العامة أن

”على كل دولة واجب الامتناع عن تنظيم أعمال الحرب الأهلية أو الأعمال الإرهابية في دولة أخرى، أو التحريض عليها، أو المساعدة أو المشاركة فيها. (القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥)، المرفق، الفقرة ١)

وأنه

”لا يجوز لأية دولة تنظيم النشاطات الهدامة أو الإرهابية أو المسلحة الرامية إلى قلب نظام الحكم في دولة أخرى بالعنف، أو مساعدة هذه النشاطات، أو التحريض عليها، أو تمويلها، أو تشجيعها، أو التغاضي عنها“. (المرجع نفسه)

السيد بيلينغا - إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تهانيّ الخالصة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي التام من أجل تكليل مهمتكم الصعبة بالنجاح.

لقد قررت الجمعية العامة في دورتها السابعة والعشرين، في عام ١٩٧٢، أي منذ ٢٩ عاما، أن يدرج في جدول أعمالها بند بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب. ومنذ ذلك الوقت، ينظر في هذا البند سنويا في اللجنة القانونية التابعة للجمعية. وللأسف، أننا شهدنا استمرارا في أعمال الإرهاب، وهي تؤدي إلى قتل أبرياء وتستهدف بنيات المجتمع نفسها. وأسس الديمقراطية اهتزت. فما هو وضع حقوق الإنسان في هذا كله؟ لقد أبطلت.

ومقرر الجمعية العامة بالنظر في مسألة الإرهاب في اجتماعات عامة ينبع من إدراك متزايد بخطورة وحجم هذا الشر. ومنذ يوم الثلاثاء الأسود، الموافق ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لم تعد جريمة الإرهاب ببساطة مجرد ظاهرة عنف طائش. بل للأسف، يواجه العالم اليوم خطرا منتشرا وتهديدا بالغ الخطورة. ولا يزال الإرهاب يسيطر على التصور الجماعي ويبذر الخوف. ولم يحدث من قبل أن هز عمل من أعمال الجنون الإجرامي الضمير البشري العالمي كما فعلت الاعتداءات التي ارتكبت في ذلك اليوم على التراب الأمريكي.

والذين لا يزالون أحياء ممن خططوا أو تآمروا لذلك عمل الإرهاب الدموي التدميري هذا الذي أحاق بالآلاف من الأبرياء يجب أن يساءلوا عن أعمالهم. وبطبيعة الحال، أراضي الولايات المتحدة هي التي استهدفت؛ لكن نطاق عملهم، دون شك، عالمي الطابع. كل واحد منا يجب أن يتأمل ليتذكر الضحايا في نيويورك، وواشنطن العاصمة، وبنسلفانيا. وأود أن أذكر هنا بالرسالة التي بعثها رئيس جمهورية الكاميرون، السيد بول بيا إلى الرئيس بوش بهذه المناسبة الحزينة.

”السيد الرئيس، تابعت الكاميرون بفزع المأساة المروعة التي لحقت ببلدكم اليوم. وبمناسبة هذه المحنة الصعبة بالنسبة لكم، وللولايات المتحدة وللشعب الأمريكي، أود أن أنقل إليكم، بالنيابة عن الكاميرون، حكومة وشعبا، وبالأصالة عن نفسي، أعمق مشاعر العزاء للأسر المكلومة التي صدمت بقوة، أعرب عن تعازي العميقة وعميق مشاعر شعب الكاميرون بأسره“.

إن العالم كله يتشاطر الأسى العميق الذي يشعر به الشعب الأمريكي والأسر المكلومة التي، مثل راشيل في الكتاب المقدس، ستحزن إلى الأبد على أبنائها الذين كانوا في وقت ما و لم يعودوا موجودين. إن العالم كله يتشاطر هذه الصدمة. ويجب علينا جميعا أن نعمل معا حتى لا يفلت مخططو هذه الاعتداءات والمتواطئون فيها من العقاب. وبطبيعة الحال، يجب أن نفسح المجال للعقل والتفكير وإعمال حكم القانون والحقوق التي تكفل وتحمي القيم الأساسية العظيمة التي تدافع عنها الأمم المتحدة والديمقراطيات. إن العقل يملي تجنب أية أعمال تكون، بحكم نتائجها ونطاقها، شبيهة بانتقام جماعي، يؤثر على شعوب ومجتمعات بريئة.

بعد هذه المأساة، لا يمكن لدولة أو سلطة أن تنكر أن الإرهاب تهديد للسلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب فإن التعبئة لمنع ومكافحة الإرهاب تشمل المجتمع الدول كله. في هذا الصدد، أرحب باعتماد اتفاقيات مختلفة بشأن الإرهاب بواسطة الجمعية العامة والمنظمات الإقليمية. وآخر هذه الاتفاقيات تتناول قمع تمويل الإرهاب.

وينبغي للأحداث الأخيرة أن تشجع الدول على توقيع هذه الصكوك وتصديقها، إلى جانب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وبالرغم من أن هذه الاتفاقيات قطاعية، فإنها ستمثل، عندما يبدأ نفاذها، تقدما ملموسا في سعينا إلى الحصول على أسلحة قانونية فعالة في كفاحنا التعاوني ضد الإرهاب. ولإكمال هذه الصكوك، هناك حاجة إلى إبرام اتفاقية دولية شاملة ضد الإرهاب الدولي.

إن المأساة التي ألمت بشعوب الأمم المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر تفرض علينا واجب الترفع عن الخلافات المتصلة بالتعاريف، والنجاح، في هذه الدورة، في المفاوضات المتعلقة بوضع مشروع اتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي واتفاقية شاملة ضد هذه البلاد. وهنا، تكرر الكاميرون الاقتراح الذي تقدمت به حركة بلدان عدم الانحياز بعقد مؤتمر على مستوى رفيع، تحت إشراف الأمم المتحدة، لتحديد رد مشترك للمجتمع الدولي على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. فهذا الاقتراح ضروري أكثر من أي وقت مضى.

وتعتبر الأمم المتحدة، بسبب عضويتها وصلاحياتها، الإطار المثالي للجمع بين مختلف عناصر رد المجتمع الدولي الجماعي والفعال على الإرهاب. وتقر الكاميرون وتؤيد قراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر و ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر من جميع النواحي. ونحن ملتزمون، في هذا الصدد، بتبادل المعلومات المتعلقة بتحركات الأشخاص المشتبه بهم على نحو متواصل ومكثف. والكاميرون بالفعل هي طرف في عدد من الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وستواصل سياستها المتمثلة في توقيع مختلف الصكوك ذات الصلة. والكاميرون ملتزمة كذلك، بالتعاون مع مجلس الأمن في سياق آلية متابعة تنفيذ قرار المجلس ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، ستستضيف الكاميرون الجمعية العامة الحادية والسبعين للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول). وسوف تكفل إيلاء اهتمام خاص لتعزيز التعاون بوجه عام، والتعاون بين هيئات الشرطة وإنفاذ القوانين لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وتعتقد الكاميرون بأنه، إذا أردنا أن ننجح في مكافحتنا الثابتة للإرهاب، يجب أن نقوم بتعزيز هياكلنا الوطنية وقدراتنا الوطنية. ونظرا لتعقيد طريقة عمل الإرهاب، فإننا نحتاج إلى المزيد من مساعدة البلدان المتقدمة النمو ومن المجتمع الدولي، وخاصة في مجالات التكنولوجيا والتدريب والإعلام؛ ويجب تدريب أفرقة التحقيق لمكافحة

هذا الوباء العالمي. وهذه المساعدة التي تمس إليها الحاجة، هي وحدها التي ستمكن البلدان النامية من تنفيذ سياساتنا القابلة للتطبيق لمكافحة الإرهاب. كما يتطلب الكفاح التزاما مخلصا ومطلقا من جميع الدول بالتخلي عن الرضا عن الذات أو الاشتراك الفعال أو السلبي فيما يتعلق بالإرهابيين أو الإرهابيين المحتملين. وينبغي ألا تقوم أي دولة بإيواء الإرهابيين؛ وينبغي ألا تقوم أي دولة بتقديم المرافق أو معسكرات أو مرافق التدريب إلى أولئك الذين يعتزمون مهاجمة سلامة الدول أو الأفراد.

ولكي ننجح في مكافحتنا للإرهاب، ينبغي أن يفهم الجميع ضرورة تعزيز ثقافة التسامح والديمقراطية. ولكي ننجح في مكافحتنا للإرهاب، علينا أن نتجنب بذر بذور الفرقة أو الضعف في صفوفنا. وهذا هو السبب الذي من أجله علينا أن ننكر ونشجب أشباه المثقفين الذين يسعون إلى استغلال الأحداث الأليمة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر لإثبات النظرية المريبة لتصادم الحضارات. فهذه الأفكار هي دفاع عن الكراهية أكثر من أن تكون تبريرا فكريا موثوقا وصحيحا.

وليس هناك أي شعب يحتكر الإرهاب؛ فالإرهاب عالمي. وفي جميع الثقافات، كان هناك دوما إرهابيون أو فوضويون مستعدون – بل تواقون جدا – لممارسة القتل والتضحية بأنفسهم. ولذلك، فإن مكافحة الإرهاب تعني كذلك رفض المفهوم القائل بأن الإرهاب خاص بجماعة دينية معينة أو بشعب بمفرده. وتعني مكافحة الإرهاب رفض الازدواجية بين الحضارات. والقاعدة الوحيدة الصحيحة هي احترام القيم والمعتقدات الخاصة بجميع الشعوب. ولا يمكن قياس الكرامة الإنسانية والاعتقاد الإنساني أو تعريفهما بمقاييس الثروة أو الفقر، وإنما بمقياس الواجب الإنساني العالمي.

إن المسؤولين عن اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بتسببهم بقتل نحو ٦ ٠٠٠ من الرجال والنساء، قد قاموا بذلك بنبذ قدسية الحياة. وهم بانتهاكهم لاحترام الحياة، لم يقتصروا على انتهاك أحد المبادئ العالمية لحقوق الإنسان فحسب، وإنما انتهكوا، قبل كل شيء، إحدى الرسالات المقدسة الكبرى، ألا وهي الإسلام، الدين الذي يدعو إلى المحبة والسلام.

ولقد التزمنا أثناء قمة الألفية، بتحرير البشر من جميع أشكال الخوف. فلماذا لا نعلن شهر أيلول/سبتمبر من كل عام شهر مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله؟ إن من شأن ذلك أن نعرب عن تصميمنا المشترك على كفالة ألا نشهد مرة أخرى ما قاسيناه يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وأن نحافظ على هذا التصميم.

وينبغي للأحداث الأخيرة أن تشجع الدول على توقيع هذه الصكوك وتصديقها، إلى جانب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وبالرغم من أن هذه الاتفاقيات قطاعية، فإنها ستمثل، عندما يبدأ نفاذها، تقدما ملموسا في سعينا إلى الحصول على أسلحة قانونية فعالة في كفاحنا التعاوني ضد الإرهاب. ولإكمال هذه الصكوك، هناك حاجة إلى إبرام اتفاقية دولية شاملة ضد الإرهاب الدولي.

إن المأساة التي ألمت بشعوب الأمم المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر تفرض علينا واجب الترفع عن الخلافات المتصلة بالتعاريف، والنجاح، في هذه الدورة، في المفاوضات المتعلقة بوضع مشروع اتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي واتفاقية شاملة ضد هذا البلاء. وهنا، تكرر الكاميرون الاقتراح الذي تقدمت به حركة بلدان عدم الانحياز بعقد مؤتمر على مستوى رفيع، تحت إشراف الأمم المتحدة، لتحديد رد مشترك للمجتمع الدولي على الإرهاب بجميع

أشكاله ومظاهره. فهذا الاقتراح ضروري أكثر من أي وقت مضى.

وتعتبر الأمم المتحدة، بسبب عضويتها وصلاحياتها، الإطار المثالي للجمع بين مختلف عناصر رد المجتمع الدولي الجماعي والفعال على الإرهاب. وتقر الكاميرون وتؤيد قراري مجلس الأمن ١٣٦٨(٢٠٠١) المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر و ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر من جميع النواحي. ونحن ملتزمون، في هذا الصدد، بتبادل المعلومات المتعلقة بتحركات الأشخاص المشتبه بهم على نحو متواصل ومكثف. والكاميرون بالفعل هي طرف في عدد من الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وستواصل سياستها المتمثلة في توقيع مختلف الصكوك ذات الصلة. والكاميرون ملتزمة كذلك، بالتعاون مع مجلس الأمن في سياق آلية متابعة تنفيذ قرار المجلس ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، ستستضيف الكاميرون الجمعية العامة الحادية والسبعين للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وسوف نكفل إيلاء اهتمام خاص لتعزيز التعاون بوجه عام، والتعاون بين هيئات الشرطة وإنفاذ القوانين لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وتعتقد الكاميرون بأنه، إذا أردنا أن ننجح في مكافحتنا الثابتة للإرهاب، يجب أن نقوم بتعزيز هياكلنا الوطنية وقدراتنا الوطنية. ونظرا لتعقيد طريقة عمل الإرهاب، فإننا نحتاج إلى المزيد من مساعدة البلدان المتقدمة النمو ومن المجتمع الدولي، وخاصة في مجالات التكنولوجيا والتدريب والإعلام؛ ويجب تدريب أفرقة التحقيق لمكافحة هذا الوباء العالمي. وهذه المساعدة التي تمس إليها الحاجة، هي وحدها التي ستمكن البلدان النامية من تنفيذ سياساتنا القابلة للتطبيق لمكافحة الإرهاب. كما يتطلب الكفاح التزاما مخلصا ومطلقا من جميع الدول بالتخلي عن الرضا عن الذات أو الاشتراك الفعال أو السلبي فيما يتعلق بالإرهابيين أو الإرهابيين المحتملين. وينبغي ألا تقوم أي دولة بإيواء الإرهابيين؛ وينبغي ألا تقوم أي دولة بتقديم المرافق أو معسكرات أو مرافق التدريب إلى أولئك الذين يعتزمون مهاجمة سلامة الدول أو الأفراد.

ولكي ننجح في مكافحتنا للإرهاب، ينبغي أن يفهم الجميع ضرورة تعزيز ثقافة التسامح والديمقراطية. ولكي ننجح في مكافحتنا للإرهاب، علينا أن نتجنب بذر بذور الفرقة أو الضعف في صفوفنا. وهذا هو السبب الذي من أجله علينا أن ننكر ونشجب أشباه المثقفين الذين يسعون إلى استغلال الأحداث الأليمة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر لإثبات النظرية المريبة لتصادم الحضارات. فهذه الأفكار هي دفاع عن الكراهية أكثر من أن تكون تبريرا فكريا موثوقا وصحيحا.

وليس هناك أي شعب يحتكر الإرهاب؛ فالإرهاب عالمي. وفي جميع الثقافات، كان هناك دوما إرهابيون أو فوضويون مستعدون - بل تواقون جدا - لممارسة القتل والتضحية بأنفسهم. ولذلك، فإن مكافحة الإرهاب تعني كذلك رفض المفهوم القائل بأن الإرهاب خاص بجماعة دينية معينة أو بشعب بمفرده. وتعني مكافحة الإرهاب رفض الازدواجية بين الحضارات. والقاعدة الوحيدة الصحيحة هي احترام القيم والمعتقدات الخاصة بجميع الشعوب. ولا يمكن قياس الكرامة الإنسانية والاعتقاد الإنساني أو تعريفهما بمقاييس الثروة أو الفقر، وإنما بمقياس الواجب الإنساني العالمي.

إن المسؤولين عن اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بتسببهم بقتل نحو ٦ ٠٠٠ من الرجال والنساء، قد قاموا بذلك بنبذ قدسية الحياة. وهم بانتهاكهم لاحترام الحياة، لم يقتصروا على انتهاك أحد المبادئ العالمية لحقوق

الإنسان فحسب، وإنما انتهكوا، قبل كل شيء، إحدى الرسالات المقدسة الكبرى، ألا وهي الإسلام، الدين الذي يدعو إلى المحبة والسلام.

ولقد التزمنا، أثناء قمة الألفية، بتحرير البشر من جميع أشكال الخوف. فلماذا لا نعلن شهر أيلول/سبتمبر من كل عام شهر مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله؟ إن من شأن ذلك أن يعرب عن تصميمنا المشترك على كفالة ألا نشهد مرة أخرى ما قاسيناه يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وأن نحافظ على هذا التصميم.

السيد ليلونغ (هايتي) (تكلم بالانكليزية): يود الوفد الهايتي أن ينضم إلى المتكلمين السابقين ليهنئتكم، سيدي الرئيس، بمناسبة توليكم رئاسة هذه الدورة للجمعية العامة. ونحن نتمنى لكم كل نجاح هذا العام – وهو عام يعد بأن يكون مضطربا – ونحن نؤكد لكم تعاوننا الكامل.

يود الوفد الهايتي أيضا أن يعرب عن التحية لسلفكم، السيد هاري هولكيري، للفطنة والمهارة اللذين أظهرهما خلال فترة رئاسته. ويود الوفد الهايتي أيضا أن يعرب للأمين العام، السيد كوفي عنان، عن أخلص تمنياته وتقديره للعمل الهام الذي اضطلع به لحفظ السلم وتعزيز التنمية. لقد أبدى ذكاء وحكمة في وقت يواجه فيه العالم تحديات كثيرة.

وبالتأكيد لا يفوت الوفد الهايتي أن يؤكد من جديد، بالنيابة عن الحكومة الهايتية، تعازيه الخالصة للولايات المتحدة حكومة وشعبا، ولأسر الضحايا المكلومة ولأصدقائهم أيضا. وأود أن أؤكد لهم أننا نتشاطر حزنهم على مستويات كثيرة، لأن الاعتداءات البربرية التي وقعت صباح يوم ١١ أيلول/سبتمبر ضد هذا البلد أزهقت أرواح مواطنين من بلدان كثيرة من بينها هايتي.

والوفد الهايتي ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل دومينيكا بالنيابة عن أعضاء الجماعة الكاريبية الأربعة عشر. إلا أننا نود أن ندلي بتعليقات قليلة بشأن البند محل النظر.

بسبب مأساة ١١ أيلول/سبتمبر، تجتمع الجمعية للتفكر معا بشأن كيفية تنسيق استجابة فعالة جماعية للإرهاب الدولي في كل أشكاله ومظاهره، حيث يفرض الإرهاب تهديدا حقيقيا وتحديا لكل البشرية.

لقد شهدنا جميعا المأساة، التي ينظر إليها بالفعل بأنها نقطة تحول في تاريخنا – في وقت تدفعنا قلوبنا، التي جرحها الأثر النفسي لهذا العمل الشائن، إلى الوقوف سوية من أجل مواجهة هذا الوبال بشكل جماعي. ونود أن نؤكد من جديد أن بلدي يدين الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، حيثما يرتكب وأيا كان مرتكبه، وبصرف النظر عن هوية ضحاياه أو هوية مدبريه. إن هذه الأعمال غير الإنسانية تقوض أساس النظام الديمقراطي بتهديد السلم والأمن الدوليين، والحرية، وحقوق الإنسان والبحث عن الرفاه والازدهار.

وفي هذا الشأن، تسر الوفد الهايتي السرعة والطريقة القاطعة التي أعربت بها الجمعية العامة ومجلس الأمن عن غضبهما وعن إدانتهما البالغة.

والوفد الهايتي يعتبر من المهم أن يؤيد شعب الولايات المتحدة في سعيه لتحقيق العدالة عن طريق استجابة محسوبة وفي وقتها، وبالتالي يؤكد لمرتكبي الإرهاب والمتعاونين معهم أن تلك الأعمال لها نتائج. ونعتقد أن من المهم أن تتحقق العدالة وألا نستسلم لإغراء الانتقام البابلي السهل، الذي يمكن أن يثير موجة عنف لا يمكن السيطرة عليها. وبينما هناك إغراء كبير، يمكن تفهمه، بالاستجابة بوحشية وبأعمال بربرية، فإن هذا من شأنه أيضا أن يفرض خطر جعلنا، بطريقة ما، حلفاء للإرهابيين، لأن استجاباتنا يمكن أن تزيد اشتعال التطرف.

ولنتذكر معا ما قاله بنجامين فرانكلين لمواطنيه منذ أكثر من قرنين:

”إن الذين يمكنهم أن يعطوننا الحرية الأساسية للحصول على أمان قليل لا يستحقون الحرية ولا الأمان“. (الاستعراض التاريخي لبنسلفانيا، ١٧٥٩)

الكراهية يجب ألا تكون في جدول أعمالنا، كما لا يمكن للخوف أن يكون مبررا مقنعا. وليكن من الواضح: أننا لا نشهد صداما بين الحضارات، بل معركة من أجل المدنية ومن أجل إنسانيتنا المشتركة.

إن المجتمع الدولي لديه بالفعل عشر اتفاقيات، يكملها بروتوكولان، تتناول الإرهاب في كل جوانبه، وتجري دراسات مبادرتين إضافيتين. وهذه الصكوك القانونية الدولية ينبغي أن تتعزز. ومما يحقق صالح كل الدول أن تمتثل للشرعية الدولية وألا تعارضها باسم أي نوع من أنواع السيادة التي كثيرا ما تُنكر على الأضعف. ووفقا لهذا، يجب بذل الجهد للتوصل إلى التصديق والتنفيذ الفعال للصكوك القانونية الدولية الرئيسية.

وبالمثل، ما برحنا نشهد حتى الآن زيادة في الجماعات المسلحة، التي قد تكون صغيرة عددا لكنها مروعة بالنظر إلى قدرتها التدميرية. إنها تعبير شرير عن مجتمع غير متمدين ويشكل دوما شبكة دولية. ويجب أن نشجب هؤلاء الأصوليين المضطربين الموجودين بيننا ونترع عنهم الحماية التي تكفلها لهم السيادة المزعومة.

وفي الختام، فإن الوفد الهايتي لا يود أن يقلل من أهمية الصكوك القانونية الدولية، التي هي بالتأكيد أساسية لمكافحة الإرهاب ولتجنب تكرار تلك المآسي. إن هدف المجتمع الدولي الحالي – وهو هدف كبير، لا يزال هو الكفاح الفعال ضد الإرهاب. ومع ذلك، مما له أهمية كبرى أن نفكر معا بشأن العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها من العوامل التي تولد الإرهاب. في هذه المعركة التي لا تدور في مكان معين – معركة لا يمكن أن تكون فيها تنازلات لهذا الشر – يجب على المجتمع الدولي أن يعرف أيضا جذورها ويعالجها. إن الإحصاءات عن المظالم كثيرة. ونحن نعرفها جميعا، لكننا نميل إلى الاستجابة بلا مبالاة. يجب على المجتمع الدولي، تحت رعاية الأمم المتحدة وبروح من التسامح والتضامن، أن يشكل تحالفا كبيرا ضد الفقر، والجهل، والبؤس، والجوع، والاستبعاد الاجتماعي، والتهميش، وهذه مهمة أكثر أهمية من ذي قبل.

السيد موالیفي (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد بوتسوانا، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بمناسبة انتخابكم الإجماعي الذي تستحقونه لرئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. ونحن واثقون تماما بأنكم ستتمكنون من توجيه عمل هذه الدورة غير العادية إلى خاتمة ناجحة.

وعن طريقكم، سيدي الرئيس، نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا القاطع لسلفكم، السيد هاري هولكيري، ممثل فنلندا، على الأسلوب البارع الذي ترأس به عمل الدورة الخامسة والخمسين.

إن أعمال العنف الشنيعة التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، والتي أسفرت عن خسارة كبيرة في أرواح المدنيين وعن التغيير التام لشكل مدينتنا المضيفة العظيمة، نيويورك، والاعتداءات المماثلة على واشنطن، العاصمة، وبنسلفانيا، كانت صدمة هائلة لنا جميعا.

وقد انضم الرئيس فيستوس موغاي إلى زعماء جميع الدول الأخرى المحبة للسلام في إدانة الأعمال الإرهابية الوحشية الغادرة على شعب الولايات المتحدة الأمريكية بأشد العبارات وأعرب باسم بوتسوانا حكومة وشعبا عن

أخلص التعازي للضحايا ولأسرهم، وللرئيس بوش ولشعب وحكومة الولايات المتحدة.

وقد أدركت هذه المنظمة منذ وقت طويل التهديد الهائل للإرهاب وما فتئ الكفاح ضد الإرهاب منذ وقت طويل في مقدمة الجهود التي نبذلها لجعل قريتنا العالمية مكانا أنسب للسكن. ويحمل تاريخنا الجماعي في طياته أثرا مؤسفا من الأعمال الإرهابية المأساوية والبغيضة، التي يرمي الكثير منها إلى تقويض ما زال مجتمعنا الدولي يعمل دون كلل على تحقيقه من الهدوء والسلم. وليس هناك أي اعتداء منفرد يتقدم على غيره من حيث الأثر الوطني، فكل الدول تندب فقد الأصدقاء والمواطنين وتعاني من شعور عال بفقدان الأمن. بيد أن ما يميز هذا العمل عن غيره، هو وضوحه وضخامة عدد ما فقد من أرواح على نحو لم يسبق له مثيل، ودقة تصوره وتنفيذه وبساطته البغيضة واختراق أكثر القدرات الدفاعية والاستخباراتية التي عرفها التاريخ أمانا. ولقد تلقينا جميعا دعوة مفاجئة إلى اليقظة. ونحن جميعا في حالة شديدة من الاحتراس الأمني.

ولذلك، فإن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بمناقشة الجوانب الواسعة والمستمرة لشرور الإرهاب البغيضة في الجلسات العامة جاء في أوانه تماما، وهو بمثابة إشارة طيبة تدل على تصميمنا الجماعي على مواجهة جميع جوانب هذه المشكلة. ولذلك نرحب بالفرصة التي أتيحت لنا لكي نشارك في المناقشات حول هذه المسألة الهامة.

وقد اعتمدت الجمعية العامة عن طريق لجنتها القانونية ولجنتها الثالثة مجموعة من القرارات السنوية التي تعالج الجوانب القانونية و المتعلقة بحقوق الإنسان لمسألة الإرهاب. وما فتئ مجلس الأمن أيضا منشغلا بصورة فعالة بهذه المسألة نظرا لأنها تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وقد قام المجتمع الدولي على مر الزمن إلى جانب كيانات كمنظمة الطيران المدني الدولي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية من بين كيانات أخرى، بصياغة رد عالمي شامل على شرور الإرهاب بوضع مجموعة من الصكوك القانونية المتعلقة بالإرهاب ووضع الأحكام التي تتصدى لعدد من الأنشطة الإرهابية التي تتراوح من الاستيلاء على طائرة إلى أخذ الرهائن وتمويل الإرهاب.

وعلاوة على ذلك، فقد شهدت كل ناحية من نواحي المعمورة انتشار الاتفاقيات الإقليمية المناهضة للإرهاب. وفي منطقتنا، اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية، في اجتماع قمة الزعماء الأفارقة الذي عقد في الجزائر العاصمة يوم ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩، اتفاقية منع ومكافحة الإرهاب، التي تبرز في جملة أمور أخرى، وعي أفريقيا بضرورة

”تعزيز القيم الإنسانية والأخلاقية التي تستند إلى التسامح ورفض جميع أشكال الإرهاب بغض النظر عن دوافعها“

وإلزام

”الدول الأطراف بالتعهد بالامتناع عن أي عمل يرمي إلى تنظيم ودعم وتمويل وارتكاب الأعمال الإرهابية أو التحريض على ارتكابها، أو توفير الملجأ للإرهابيين، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك توفير الأسلحة وتكديسها في بلدانها ومنح التأشيرات ووثائق السفر“.

وتم بذل جهود مماثلة في مناطق أخرى بالإضافة إلى إبرام اتفاقات إقليمية وإصدار إعلانات متفق بشأنها.

وعلى الصعيد الوطني، استجاب الكثيرون منا، بدرجات مختلفة، وقاموا ببذل جهود ذات شأن للمشاركة في الرد العالمي على الإرهاب. وإن الإدراك بأن جميع

الدول – كبيرها وصغيرها، في هذه القرية العالمية، وبغض النظر عن وجود أي تقليد طويل الأمد من الاستقرار السياسي الداخلي والقيم الديمقراطية التي تستند إلى التسامح بين البشر – هي عرضة بنفس الدرجة لشرور الإرهاب، قد حدا بنا إلى اتخاذ إجراءات فورية. وإن بوتسوانا طرف في عدد من الصكوك الإقليمية والدولية لمناهضة الإرهاب. وبعد المملكة المتحدة وسري لانكا وأوزبكستان، أصبحت بوتسوانا رابع دولة طرف في الاتفاقية الدولية الأخيرة لقمع تمويل الإرهاب، التي اعتمدتها الجمعية العامة منذ ٢٢ شهرا في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وليس أمامنا، كما طلبت هذه الجمعية في الفقرة ٦ من قرارها ٥١/٢١٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، سوى تشجيع جميع الدول الأخرى التي لم تصبح بعد أطرافا في هذه الثروة القيمة من الصكوك القانونية على أن تفعل ذلك بأسرع وقت ممكن.

إن حكومة بوتسوانا تأخذ التزاماتها تجاه أحكام جميع هذه الصكوك القانونية على محمل الجد ويشهد مستوى مشاركتنا في الكثير من هذه الصكوك على تصميمنا على القيام بكل ما في وسعنا لمساعدة الجهود الدولية للتخلص من الإرهاب بجميع جوانبه. إن رسالتنا واضحة جلية. إننا سوف نقوم بتجريم ومعاقبة أي شكل من أشكال الإرهاب يشن دون مبرر على أي هدف داخل حدودنا مهما تكن دوافعه – سياسية أم نفسية أو إيديولوجية أو عنصرية أو عرقية أو بدافع التعصب الديني أو التطرف أو أي ذريعة أخرى غير مقبولة. وسوف يضع نظامنا القضائي موضع التنفيذ تدابير ترمي إلى إلقاء القبض على المشتبه بارتكابهم للأعمال الإرهابية وتسليمهم أو محاكمتهم.

ولسوف نضاعف جهودنا ونتخذ تدابير صارمة ترمي إلى عدم السماح باستخدام أراضينا كملجأ لأي نشاط إرهابي ونحن ملتزمون بتبادل المعلومات ذات الصلة عند الطلب لمساعدة الجهود الجماعية التي تبذل لمكافحة الإرهاب. وسوف نعمل كل ما في وسعنا لإعاقة تمويل أي أنشطة إرهابية.

واسمحوا لي أن أذكر ما ليس بحاجة إلى بيان. إن المعركة الفاصلة ضد الإرهاب لم تنته بعد. فلقد أبرزت الأحداث المأساوية الأخيرة ضخامة وتنوع أشكال الإرهاب المعاصر. وليس هناك حتى الآن أي نظام للإنذار المبكر لمواجهة ظاهرة الإرهاب بشكل فعال. وفي هذا العالم الشديد العولمة، فإننا جميعا معرضون بنفس الدرجة.

وكما سبق ذكره، فقد استجاب المجتمع الدولي لهذا التحدي، باعتماده مجموعة من القرارات والمقررات وأبرم ما لا يقل عن عشر اتفاقيات وبروتوكولات بشأن هذه المسألة. إلا أن تهديد الإرهاب الناشئ قد أظهر لنا أن المعركة ضد هذا الخطر لا يمكن كسبها على الورق فحسب. إذ أن علينا جميعا أن نستجمع الإرادة السياسية والشجاعة اللازمة إذا أردنا النجاح في مهمتنا. و لا بد قبل كل شيء، أن يسود الخير الجماعي لمجتمعنا الدولي على هذه الظاهرة، بغض النظر عما يشيع من انعدام توافق الآراء بشأن المصطلحات ومشاكل تعريف ما يعتبر ''إرهابا''. وينبغي لنا أن نقر بأن المشكلة حقيقية وتمسنا جميعا. وليس بوسعنا أن ندع أي شكل من أشكال الاختلاف يحرف جهودنا الجماعية الهادفة عن مواجهة المشكلة.

وكما ورد بوضوح في الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، المرفق بالقرار ٤٩/٦٠ الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ فإن تصميمنا على القضاء على الإرهاب الدولي بكل أشكاله ومظاهره يقتضي أن نبذل جهودا واعية للوفاء بالتزاماتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة، وأن نعزز

وننفذ بكل أمانة وإخلاص نصوص وروح كل المعاهدات القائمة المتعلقة بشتى جوانب مشكلة الإرهاب الدولي.

وعلينا جميعا أن نتعاون في سبيل تقديم كل المسؤولين عن أعمال الإرهاب إلى العدالة. وحسبما سلمت به هذه الجمعية فإن قوتنا الكبرى وفرصة النجاح يكمنان أيضا في رغبتنا في التعاون وتنسيق أنشطتنا في مكافحة الجرائم الأخرى وثيقة الارتباط بالإرهاب. والمعروف أن الكثير من الأفراد والجماعات الإرهابية تربح وتزدهر من خلال الاتجار بالمخدرات والتجارة غير المشروعة بالأسلحة وغسيل الأموال، ضمن أنشطة أخرى غير مشروعة. ولن أردد سوى صدى مشاعر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة ومقره فيينا وهي أن ''النجاح في القضاء على الإرهاب يتطلب أفكارا استراتيجية ثاقبة، من البحث والتعاون الدولي القائم على 'أفضل الممارسات' و 'الدروس المستفادة'.''

ولتحقيق هذه الغاية جاء إنشاء الجمعية العامة لفرع منع الإرهاب ومقره فيينا في إطار مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة، ومركز الأمم المتحدة لمنع الجريمة الدولية، خطوة في الطريق الصحيح. فهذان الكيانان لا يزالان يتطلبان المزيد من التعزيز.

ثم إن علينا ألا نسمح لأنشطة الإرهاب السرية أن تستغل مبتكراتنا التكنولوجية التي حصلنا عليها بالجهد الجهيد، وتوظفها لإرهابنا وتهديد وجودنا ذاته.

ويرى الكثير من أممنا أن تهديد الإرهاب الدولي المستجد يمثل تحديا جديدا لوضعنا المحفوف بالفعل بمخاطر ناجمة عن مشاكل هائلة على الجبهات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. والتحديات التي يمثلها الفقر وسوء التنمية والصراعات وزعزعة الاستقرار السياسي وويلات الأمراض التي تهدد الحياة من أمثال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تضعنا في حاجة ماسة إلى الموارد والمساعدة التقنية لتعيننا على زيادة قدراتنا على المشاركة الفعالة في التحالف العالمي ضد الإرهاب. ولا مراء في أن الاستراتيجيات الفعالة في درء الصراعات والجهود الناجحة في مكافحة الإرهاب الدولي مترابطة ولا تنفصم عراها. فقد ثبت أن المناطق المنكوبة بالصراعات في كل أرجاء المعمورة أرض خصبة وملاذ سهل للأنشطة الإرهابية. وبالنسبة لنا فالفوز في المعركة ضد الإرهاب الدولي يتحتم أيضا أن نبذل جهودا حاسمة للتوصل إلى حلول دائمة للصراعات التي تجتاح العالم.

وأختتم كلمتي بإعادة تأكيد إصرار بوتسوانا الثابت على التعاون مع الجهود التي يبذلها العالم أجمع للتصدي لظاهرة الإرهاب الدولي المستديمة بكل صورها ومظاهرها. وسوف نواصل المتابعة عن كثب لأعمال اللجنة القانونية في هذه المسألة ولمناقشات اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، في جهودها الرامية إلى صياغة اتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي، والسبل الأخرى للتصدي الشامل لهذه المشكلة.

وأود التذكير بالموقف الجماعي لبلدان حركة عدم الانحياز من أن التحديات المستجدة التي تمثلها ظاهرة الإرهاب الدولي لا يمكن تجاهلها، وأنها تحتاج إلى مواجهة على أعلى مستوى ممكن. وحسبما طلب في الفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة ٥٥/١٥٨ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في هذا الصدد فإننا نشجع اللجنة المخصصة على أن تتصدى بجدية لمسألة عقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة لصياغة رد مشترك ومنظم من المجتمع الدولي على الإرهاب بكل صوره ومظاهره.

السيدة دوبرايا (لاتفيا) (تكلمت بالانكليزية): إن الأحداث المأساوية في ١١ أيلول/سبتمبر جاءت صدمة

لشعب لاتفيا الذي يكن احتراما كبيرا لحقوق الإنسان والقانون الدولي والحق في الحياة دون خوف. فباسم حكومة لاتفيا أتقدم بتعازي بلدي وتعاطفه إلى حكومة الولايات المتحدة والشعب الأمريكي. ونحن نشاطر أسر ضحايا هذا العمل الوحشي من الإرهاب آلامهم. وقد أعلنت الحكومة يوم ١٣ أيلول/سبتمبر يوم حداد.

ونعرب كذلك عن مواساتنا لدولة إسرائيل والاتحاد الروسي للحادث المأساوي الذي وقع بالأمس فوق البحر الأسود.

ويؤيد وفد لاتفيا بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن البند ١٦٦ من جدول الأعمال ''التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي'' كما نرحب بمبادرة الاتحاد الأوروبي لمناقشة هذا البند في جلسة عامة للجمعية العامة.

ولم تكن الهجمات الإرهابية الأخيرة تستهدف الشعب الأمريكي ومدينة نيويورك التي ظلت بيت الأمم المتحدة لأكثر من ٥٠ عاما فحسب. فقد كانت ضربة للإنسانية والقيم العالمية التي تمثلها الأمم المتحدة. وكأي عمل إرهابي آخر يأتي هذا تحديا للمجتمع الدولي بأسره، ولكل بلد من بلداننا. ولذا فنحن، الأمم المتحدة، يجب أن نعمل بصورة جماعية وهادفة ودون إبطاء كي نتفق على تدابير للقضاء على الإرهاب الدولي وننفذها.

لقد هبط مستوى الأبرياء ليتساووا بالجماد في أعمال إرهابية وحشية. والإرهابيون لا يميزون بين ضحاياهم. وضحايا الإرهابيين هم البشر من حولنا: الأطفال والرجال والنساء – أناس من كل الجنسيات والديانات. ولا جريمة في نظر الإرهابيين فظيعة.

والمهمة الأولى للأمم المتحدة هي صون السلم والأمن. ولما كنا مقتنعين بأن الإرهاب يمثل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن علينا أن نتحد قولا وعملا كي نمنع ونقمع الأعمال الإرهابية. وكلنا ندرك أن الإرهاب لا يعرف وجها ولا حدودا ولا جنسية ولا دين. ولكي ننجح في القضاء على الإرهاب يجب أن نعمل على كل الصعد: العالمي والإقليمي والوطني.

ولاتفيا ترحب بشدة بقراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتؤيدهما حيث يحددان المبادئ والتدابير اللازمة للقضاء على الإرهاب على كل المستويات. وتثق لاتفيا أن التنفيذ الكامل وغير المشروط للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يصبح حتميا إذا كنا نريد النجاح في قمع الإرهاب.

ويجب منع الإرهاب والقضاء عليه. ويجب وقف أي إجراء تتخذه الدول أو تمتنع عن اتخاذه لكي تيسر ممارسة الإرهاب. ويجب تعزيز التعاون بين الدول وتبادل المعلومات بينها بشأن الأنشطة الإرهابية. وترحب لاتفيا بإنشاء مجلس الأمن لجنة لرصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وتتخذ لاتفيا جميع التدابير اللازمة لتنفيذ قرار المجلس ١٣٧٣ (٢٠٠١) أولاه، قامت بتشكيل قوة عمل رفيعة المستوى يرأسها رئيس وزراء لاتفيا لتنسيق الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب في المجالات التالية: منع تمويل الإرهاب وتعزيز تبادل المعلومات بشأن الإرهاب والتشديد على مراقبة الحدود وتدعيم مراقبة السلع الاستراتيجية وتقوية قدرات إدارة الأزمات.

وثانيا، تلتزم لاتفيا بالتعجيل في اعتماد وتنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب.

وثالثا، ننسق أعمالنا مع أصدقائنا في إستونيا وليتوانيا.

ويجب أن تدمج الجهود الوطنية في إطار عالمي. ونحث جميع الدول على الانضمام إلى هيئة القانون الدولي القائمة فيما يتعلق بالقضاء على الإرهاب وتؤيد لاتفيا تأييدا

كاملا إبرام اتفاقيات تعنى بالإرهاب الدولي والإرهاب النووي وتنفيذها. ونحن مقتنعون أن ذلك يشكل أولوية بالنسبة للجنة السادسة وللدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وتؤيد بلادي تأييدا كاملا أيضا المبادرة بعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة.

وتبين المناقشة في الجمعية العامة هذا الأسبوع أنه ليست هناك أية دولة تقف موقف المتفرج في مكافحة الإرهاب. ولا يمكن لأية دولة أن تقمع الإرهاب بمفردها، فالتعاون الدولي والتزام الأمم المتحدة والإرادة السياسية لجميع الدول أمور لازمة. ومن المحتم اتخاذ الإجراءات المشتركة لتحقيق نتائج دائمة في القضاء على الإرهاب. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون متحدا في التزامه أكثر من أي وقت مضى. وتعتقد لاتفيا أن بإمكاننا القضاء على الإرهاب. وسنسهم بالموارد لكي ندافع عن الديمقراطية وسيادة القانون والعدالة واستدامتها.

السيد تكلي (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): يأخذ وفد إريتريا الكلمة لأول مرة أثناء هذه الدورة. ولهذا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم لكم، السيد الرئيس، بالتهانئ على انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وإني لعلى يقين بأنه بما لديكم من خبرات وتجارب كبيرة ستقودون مداولاتنا إلى نتائج ناجحة.

في ١١ أيلول/سبتمبر، شهد الإريتريون، في رعب وصدمة واستنكار، ثم في غضب، وأخيرا في حزن وألم وأسى، العمل الإرهابي المشين الذي تسبب في خسارة مفاجئة للآلاف العديدة من الأفراد الأبرياء وغير المرتابين من حوالي ٦٠ بلدا، وهم يؤدون مهامهم اليومية بسلام. وأود أن أعرب مرة أخرى عن خالص تعازينا للولايات المتحدة، حكومة وشعبا، التي ارتكبت الجريمة في أراضيها والتي عانت من أفدح الخسائر، وللبلدان الأخرى كذلك، التي فقد مواطنوها أحباءهم. وغني عن القول إن الإريتريين يدينون هذه الجريمة البشعة أشد إدانة.

وإريتريا، التي انتفعت بمساعدة الولايات المتحدة وتعاونها في كفاحها ضد الإرهاب منذ الأيام الأولى لاستقلالها، تغتنم هذه الفرصة لكي تؤكد من جديد تضامنها مع الولايات المتحدة، حكومة وشعبا. وهي تؤكد من جديد أيضا التزامها الصارم بالمشاركة في أي جهد يرمى إلى تقديم مدبري هذا العمل الشائن إلى العدالة واستئصال آفة الإرهاب وكفالة عدم ارتكاب مثل هذه الجرائم ضد الإنسانية مرة أخرى.

ويدرك الإريتريون من تجربتهم المرة أن المجتمع الدولي مصاب بوباء الإرهاب وكان عليه أن يقاسي منه فترة طويلة. والواقع أنه عندما انضمت إريتريا إلى المجتمع الدولي بوصفها دولة ذات سيادة أصبح الإرهاب تهديدا مشؤوما للسلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، فضلا عن تهديده للتنمية الاقتصادية الاجتماعية. وبعد وقت قصير، أصبحت الدولة الفتية من أكبر ضحايا الإرهاب. وفي ذلك الوقت، أدركت أن الإرهاب لا دين له ولا عنصر ولا عرق ولا جنسية وأنه يستغل كل ذلك لكي يحقق بعض المآرب الدنيئة. كما أدركت إريتريا أنه لا يوجد بلد محصن ضد الإرهاب.

وأثناء عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، على وجه الخصوص، بدأت منظمة إرهابية ذات عضوية متعددة الجنسيات إرهاب الإريتريين والزوار من الخارج على طول أحد حدود بلادنا. وكان من بين جرائمها الشائنة القتل الوحشي عام ١٩٩٦ لخمسة من السياح البلجيكيين والإريتريين الذين كانوا معهم. ولهذا، جعلت إريتريا الحرب ضد الإرهاب حجر الزاوية في سياستها الخارجية الوليدة.

وعلى الفور، أصبح من الواضح لحكومة الدولة الجديدة أنه، أولا، يمثل الإرهاب مؤامرة دولية دقيقة من أطراف تتشاطر إحدى الإيديولوجيات السيئة والشريرة، المترسخة في الكراهية والتعصب الأعمى، وتبشر بالإرهاب وتحصل على دعم وافر من مصادر مالية متعددة؛ وثانيا، كان من الضروري أن ننشئ، إلى جانب البرامج الوطنية القوية، آليات إقليمية ودولية قابلة للتطبيق لكي تكافح الإرهاب بفعالية ومصداقية.

وتحقيقا لهذا الهدف، في عام ١٩٩٤، بعد مرور بضعة أشهر فقط على استقلال دولة إريتريا، قدمت إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية خطة تتعلق بإقامة ائتلاف إقليمي قوي لتنسيق الحرب ضد الإرهاب في القرن الأفريقي. وفضلا عن ذلك، قدمت ورقة عمل مفصلة حددت بالمصادفة معظم المنظمات الإرهابية والقادة الإرهابيين في المنطقة، ومنهم أسامة بن لادن، إلى مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في ياوندي عام ١٩٩٦، الذي اعترف بأن الإرهاب يشكل تهديدا وتحديا تواجههما أفريقيا. وثالثا، بذلت إريتريا كذلك جهودا دبلوماسية ضخمة في أوروبا وأمريكا بغية إقامة ائتلاف لمكافحة الإرهاب.

ولهذه الأسباب تؤيد حكومة إريتريا تأييدا كاملا القرارات التي اتخذها الأمم المتحدة مؤخرا لإكمال وتدعيم القرارات الموجودة، وبخاصة قراري مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٣٦٨ (٢٠٠١) وقرار الجمعية العامة ١/٥٦. فالتصميم الجديد، الذي لم يسبق له مثيل والذي يتجلى في هذه القرارات لمكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي، وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني، يبشر بالخير بالنسبة للنضال ضد هذه الآفة. ومع ذلك، كذلك تعترف إريتريا اعترافا تاما بأن اتخاذ القرارات والتوقيع على الاتفاقات لا يكفي، وأنه لكي تكون هذه القرارات والاتفاقات فعالة، لا بد أن تستكمل على الفور بإجراءات منسقة وذات مصداقية تكفل تنفيذ وامتثال الجميع لها. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يكرس هذا الزخم والعزم الجديدين لتهيئة بيئة من شأنها أن تحمي وتعزز وحدة الغرض الجديدة وتوطد إرادتنا الجماعية.

وإريتريا على اقتناع بأنه لا يمكن تبرير الإرهاب أو إضفاء الشرعية عليه لأي سبب من الأسباب وفي ظل أية ظروف. فالإرهاب عمل لا أخلاقي وإجرامي. وهو ينتهك حقوق الإنسان الأساسية والقيم الإنسانية. وفي الحقيقة الإرهاب جريمة ضد الإنسانية. إنه هجوم على كرامة الإنسان. والإرهاب تبرير للكراهية والتعصب والعنف. ويفرز الخوف وعدم الأمن والفوضى. ولهذا، لا بد من شجبه في جميع أشكاله ومظاهره ودون أية تحفظات.

ولهذا يتحتم على المجتمع الدولي أن يتصرف بصورة جماعية وحاسمة للقضاء على الإرهاب. ومع ذلك، تدرك إريتريا أنه لن يكون بالمستطاع كسب الحرب ضد الإرهاب في المستقبل الوشيك. ولهذا، ومع أنه لا بد للمجتمع الدولي، بطبيعة الحال، أن يتصرف بحزم وبقوة في الوقت الحاضر، يجب عليه أيضا أن يعد استراتيجية للأجل البعيد تتوخى بذل جهد واسع النطاق ومستدام لضمان القضاء على الإرهاب بصورة تامة.

وتعتقد إريتريا بأن أي جهد دولي لا بد أن يبذل تحت رعاية الأمم المتحدة ليس لأن لها قدرة فريدة في تشكيل توافق في الآراء واسع النطاق فحسب، بل أيضا لأنها تقدم بالفعل الإطار القانوني الذي يمكن تحسينه لتعزيز أي إجراء في المستقبل يتعين اتخاذه.

ولهذا، ومع أنه يتحتم علينا أن نتخذ بصورة عاجلة التدابير المتضمنة في القرارات التي اتخذها مؤخرا الجمعية العامة واتخذها مجلس الأمن، وبخاصة قراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، تؤيد إريتريا أيضا اعتماد اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب، وتعرب عن شكرها

للهند لأنها أعدت مشروعا لاتفاقية شاملة معنية بالإرهاب، الدولي وقدمته إلى اللجنة السادسة. ونرى، أن المشروع يعد أساسا جيدا للمناقشة.

وفي الختام، أؤكد من جديد أنه ليس بمستطاع المجتمع الدولي أن يؤجل اتخاذ أي إجراء ضد الإرهاب. ومن واجبنا أن نتخذ إجراء من أجل أجيال المستقبل.

السيد لي هيونغ تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يشكل الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره قوة رئيسية تمثل تهديدا وعدم استقرار مستمرين لجميع البلدان والشعوب. ولذلك، من الأهمية بمكان، بغية ضمان السلام والأمن العالميين، أن نتخذ تدابير فعالة للقضاء على الإرهاب.

والحدث الإرهابي الواسع النطاق الذي وقع في الولايات المتحدة بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر أخذ المجتمع الدولي على حين غرة. وكانت حدثا مؤسفا ومأساويا أيضا إلى حد كبير. ويذكِّر هذا الحدث المجتمع الدولي مرة أخرى بخطورة الإرهاب ويطالبنا بالتفكير مليا بشأن القضايا التي يتعين التصدي لها فيما يتصل بالقضاء على الإرهاب.

وتُعزى أعمال الإرهاب إلى دوافع وأغراض سياسية شتى، وتُرتكب بطريقة استبدادية وطائشة، الأمر الذي يتطلب بالضرورة زيادة تعزيز الدور القيادي الذي تقوم به الأمم المتحدة لمعالجة القضايا الدولية، بما فيها القضاء على الإرهاب، وشعور جميع الدول الأعضاء بقيمة المقاصد والمبادئ الواردة في الميثاق، وإقامة تعاون دولي فعال استنادا إلى الميثاق.

وبما أن الإرهاب ظهر كمشكلة دولية خطيرة، يتعين على الدول الأعضاء أن تحدد على النحو الصحيح الأسباب التي تؤدي إلى الإرهاب وتنظر في سبل ووسائل التصدي لها على نحو فعال وعملي. ويتعين أن يكون لدى الدول الأعضاء مفهوم صحيح لماهية الإرهاب وتنفذ التزاماتها الوطنية للقضاء عليه. وفي الوقت نفسه، يجب على الدول الأعضاء أن تسهم، بطريقة نزيهة وغير منحازة، في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للقضاء على سبب الإرهاب.

وينبغي حسم مشكلة الإرهاب بما يتفق مع الميثاق والقانون الدولي ذي الصلة. كما ينبغي إزالة عدم الثقة والمواجهات بين البلدان والدول، وينبغي الامتثال لمبادئ ومُثُل الميثاق.

وينبغي شجب إطلاق صفة الإرهاب على الدول المستقلة التي تدعو إلى المساواة في السيادة في العلاقات الدولية، كما ينبغي شجب انتهاك سيادة تلك الدول والتسبب في الألم والمعاناة لشعوبها عن طريق التدخل المسلح والاحتلال وممارسة الضغط وفرض الجزاءات من جانب واحد، هذه الأعمال جميعا ينبغي شجبها لأنها تمثل إرهاب الدولة.

وتواصل حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مثلما فعلت دائما التمسك، بموقفها الثابت المعارض لجميع أشكال الإرهاب ولتأييد أي نوع من أنواع الإرهاب. ونشجب ونرفض بقوة جميع أشكال الإرهاب، بما فيها تنظيم الإرهاب وتقديم المساعدة للإرهابيين واستهلال عمليات الإرهاب والإذعان لها.

ويعرب وفدي عن أمله في التوصل في هذه الدورة إلى تحديد السبل والوسائل الصحيحة من أجل القضاء على جميع أشكال الإرهاب.

السيدة لوج (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): تؤيد حكومة الدانمرك البيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي في ١ تشرين الأول/أكتوبر.

واسمحوا لي مرة أخرى في هذه الدورة للجمعية العامة أن أكرر من جديد بأن الدانمرك تشجب بمنتهى الشدة

القوى المساندة لأعمال الإرهاب المروعة التي حدثت في الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ونحن نرحب بقيام مجلس الأمن بالتصرف على جناح السرعة وبفعالية لمواجهة هذه الأعمال الإجرامية. وتلتزم الحكومة الدانمركية وشعب الدانمرك التزاما تاما بالمشاركة في هذا الجهد الدولي المتحد لضمان تقديم الأشخاص المسؤولين عن هذه الهجمات إلى العدالة لمحاكمتهم ومعاقبتهم.

لقد أصبح الإرهاب في الوقت الحاضر التهديد الدولي الأكثر خطورة الوحيد الذي يهدد سير أعمال المجتمعات في سلام، وهو يستغل، كما يفعل، القيم الأساسية في العالم الحر الذي تحكمه الديمقراطية وحكم القانون. واتخذ الإرهاب الدولي، على النحو الذي شاهدناه جميعا في ١١ أيلول/سبتمبر، أبعادا جديدة.

واستهداف المدنيين الأبرياء ومن ثم إيجاد حالة من الخوف أو الرعب في عقول عامة الناس، عمل من أكثر الأعمال الجنائية المروعة بحيث لا يستطع المجتمع الدولي أن يتسامح إزاءه.

وليس هناك قضية تبرر على الإطلاق هذه الأعمال الجبانة والاجرامية. فالإرهاب يقوض كل شيء يدعي أنه يحارب من أجله. والأسباب الكامنة وراء الإرهاب ينبغي، بطبيعة الحال، عدم تجاهلها ولا بد من معالجتها على النحو المناسب. بيد أن مكافحة الإرهاب الدولي لا يمكن أن تنتظر حلا للتوترات الكامنة المسببة له.

والإرهاب جريمة، سواء ارتكب في أوقات السلم أو خلال صراع مسلح. ويجب اتباع جميع الوسائل الملائمة لتقديم مرتكبيه إلى العدالة، هنا والآن. وينبغي لأعضاء المجتمع الدولي، حرصاً على مصلحته، أن يعملوا معا في هذا المسعى. ويجب اتخاذ خطوات للقضاء على الإرهاب. وللأمم المتحدة في هذا الصدد دور حاسم تؤديه.

وترحب الحكومة الدانمركية برد الأمم المتحدة الفوري على الهجمات الإرهابية التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة: أي قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) وقرار الجمعية العامة ٥٦/١. ويشكل قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي اتخذ في ٢٨ أيلول/سبتمبر، توجيهاً للدول الأعضاء جيد التوقيت وملائماً للغاية بشأن ما تتخذه من أعمال لمكافحة الإرهاب الدولي حالياً وفي المستقبل.

وقد بدأت الحكومة الدانمركية عملية تنفيذ دقيقة، في متابعة فورية لقرارات الأمم المتحدة المذكورة. ويتم هذا بالتعاون عن كثب مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي ومن خلال مبادرات وطنية. وسوف تتضمن المبادرات اللازمة، في جملة أمور، تشريعات لمنع ووقف تمويل الإرهاب، وإجراء تعديلات على القانون الجنائي الدانمركي وقانون الأجانب، وتنفيذ أحكام مطولة لتسليم الإرهابيين، فضلاً عن مبادرات قانونية لتعزيز الجهود المبذولة لمكافحة تهريب البشر وغسل الأموال. وقد أشار رئيس الوزراء في افتتاح البرلمان الدانمركي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى أن التشريعات اللازمة ستعرض على البرلمان في غضون ٦٠ يوماً، وأبرز ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة.

ويرى رؤساء الدول والحكومات الأوروبية، كما أكد المجلس الأوروبي من جديد في ٢١ أيلول/سبتمبر، أن الأمم المتحدة بما لها من ولاية فريدة وعالمية هي من الجهات الفاعلة الرئيسية في المعركة ضد الإرهاب الدولي، ويجب عليها أن تتصرف وفقاً لذلك.

بيد أننا في تركيزنا على الحرب ضد الإرهاب ينبغي ألا نغفل عن التحديات الرئيسية الأخرى التي تواجهنا، من القضاء على الفقر؛ وحماية جميع حقوق الإنسان؛ وتطبيق الديمقراطية؛ وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون. ويجب أن تتضافر معاً في هذا السبيل جهود جميع الحكومات

والمجتمعات المدنية والأمم المتحدة. ويمكن أن تكون الأمم المتحدة فعالة في قيامنا بهذا العمل. ولكن من الضروري تجديد الإرادة السياسية. كما يلزم تخصيص مزيد من الموارد. ولابد من أن تسير الالتزامات المحلية والدولية جنباً إلى جنب حتى تحدث الأثر الكافي. واسمحوا لي أيضاً بأن أذكر في هذا الصدد حاجة الكثير من اللاجئين في البلدان النامية. فتوفير المساعدات الإنسانية أمر جوهري. وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمنع نشوب الصراعات وبإقرار السلام والأمن الدوليين وصونهما.

وقد صدَّقت الدانمرك على ١١ اتفاقية من اتفاقيات الأمم المتحدة الـ ١٢ التي تتناول الحرب على مختلف جوانب الإرهاب. ووقَّعنا في ٢٥ أيلول/سبتمبر على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وثمة خطوات جارية للتصديق على هذه الاتفاقية بأسرع ما يمكن، ونرجو أن يتم هذا قبل نهاية العام.

ومن الخطوات الأخرى التي يتعين أن تتخذها الأمم المتحدة في الحرب على الإرهاب الدولي الانتهاء سريعاً من إعداد اتفاقية شاملة. وينبغي في هذا السياق أن ننظر في كيفية إمكان تحقيق الفعالية في تقديم مقترفي الإرهاب الدولي ومنظميه ومن يساندونه إلى العدالة، وذلك، على سبيل المثال، بإعداد آلية دولية لملاحقة المسؤولين قضائياً ومعاقبتهم بشكل فعال. ويجب على أي حال أن نتكاتف جميعاً لضمان ألا يجد الإرهابيون ملاذاً آمناً في أي مكان من العالم، وبعبارة أخرى، إما أن يحاكم الضالعون في أنشطة إرهابية أينما تحل أقدامهم أو يجرى تسليمهم. ولا يمكن تقديم تنازلات للإرهابيين أو للذين يرعونهم.

وأود أن أتعهد بتقديم الدانمرك دعمها في الصراع ضد الإرهاب الدولي وبالبحث عن حلول للأسباب الكامنة وراءه.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، بما أن وفد بلادي أخذ الكلمة لأول مرة، أريد أن أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة، وأنا متأكد من أن خبرتكم ودرايتكم ستنعكسان إيجابيا على أعمالها. كما لا يفوتني أن أتقدم بالتقدير إلى الوزير هولكيري على رئاسته الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

أود بادئ ذي بدء أن أعبر عن إدانة حكومة وشعب دولة البحرين للأعمال الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، والتي خلفت ورائها الكثير من الضحايا الأبرياء، وإدانة كل عمل إرهابي كائنا من كان مقترفه، وأيا كانت أسبابه ودوافعه، وذلك لأن الإرهاب والأعمال الإرهابية متنافية مع تعاليم ديننا الحنيف وتتعارض مع أبسط القيم والمبادئ الإنسانية التي تدعو إلى نبذ كافة أشكال الإرهاب وأنواعه وإقامة السلام بين كافة الناس وحماية حقوقهم.

لقد بذلت جهود حثيثة لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه، وطرح العديد من المبادرات في هذا الإطار من عدة منظمات دولية وهيئات حكومية، وأبرمت الاتفاقيات الإقليمية والدولية لمكافحته، كما اعتمد الكثير من القرارات التي تدين الإرهاب بكل صوره، وفي أي مكان من العالم. وفي هذا الخصوص أنشأت الجمعية العامة بموجب قرارها ٥١/٢١٠، الذي اتخذ بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، لجنة فرعية تابعة للجنة القانونية لصياغة مشروع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب. إلا أن اختلاف وجهات النظر بين أعضاء اللجنة حال دول الاتفاق على صياغة مشروع الاتفاقية. ومما يجب التنويه به أن الدول العربية كانت سباقة في طرح مبادرات لمقاومة الإرهاب والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي وتحت إشراف الأمم المتحدة للقضاء على

كافة أشكال الإرهاب سواء كان صادرا عن أفراد أو جماعات أو دولة.

إن نجاح الجهود الدولية في التصدي للإرهاب يرتبط ارتباطا وثيقا بأمور كثيرة وعديدة منها:

أولا، أن يُعرَّف الإرهاب تعريفا واضحا يتفق عليه المجتمع الدولي بأسره، من أجل معرفة الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى نشوئه ومعاقبة مرتكبيه. ومما ينبغي الالتفات إليه في تعريفه هو مراعاة التمييز بينه وبين الكفاح المشروع أو المقاومة ضد الاحتلال، كما هو الحال بالنسبة للشعب الفلسطيني الذي يناضل من أجل تحرير أرضه المغتصبة واستردادها من المحتل، حيث أن احتلال أراضي الغير بالقوة يعتبر من أشد وأخطر أنواع الإرهاب، لأنه إرهاب دولة وآثاره أعم وأشمل. ولذلك فإن من واجب العالم كله إدانة الإرهاب الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، والذي يتمثل في قتل الأبرياء من أطفال وشيوخ وشباب عزل، وتشريدهم وتدمير منازلهم، واستخدام كافة أنواع الأسلحة الحديثة والمتطورة ضدهم، وإدخال المنطقة بأسرها في دوامة من العنف. ولذلك، نرى أنه لا بد من أن تتضافر الجهود الدولية لوضع حل للمشكلة الفلسطينية، ليعود الاستقرار والسلام إلى المنطقة.

ثانيا، يجب التأكيد دائما على أن الإرهاب ليس له دين أو حضارة أو ثقافة معينة. فالإرهاب منحدر من كافة المجتمعات الإنسانية، ولذلك فإنه لا يمكن الربط بين الإرهاب والدين الإسلامي الذي يدعو إلى السلام والمحبة بين كافة شعوب الأرض، حتى لا يشعل ذلك الربط فتيل صراع بين الأديان والحضارات.

وإنه لمن المؤسف، في الوقت الذي تتعالى فيه أصوات مختلفة في العالم الإسلامي تدعو إلى حوار الحضارات، أن نسمع بعض الأصوات في بعض الدول تتحدث عن سمو وتفوق الحضارة والثقافة الغربية على الحضارة والثقافة الإسلامية. كما أن من المؤسف أن تتبنى بعض وسائط الإعلام في بعض الدول حملات إعلامية موجهة تستهدف تشويه صورة العرب والمسلمين، وتعمل على الربط بين الإسلام والإرهاب، مما يعد تعدياً خطيرا على الإسلام والمسلمين. ومما لا شك فيه أن نشر الكراهية بين الشعوب ليس أقل خطورة من أعمال الإرهاب نفسها، بل هو سبب محرك للصراع والتطرف، وما يجرّه ذلك من دمار على البشرية جمعاء.

ثالثا، بما أن للإرهاب أسبابه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن الالتفات إلى هذه الأسباب ووضع الحلول الناجعة لها يصبح أمرا مهما للقضاء على الإرهاب، حتى لا تترك الفرصة سانحة لاستغلال هذه الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للقيام بأعمال إرهابية تنشأ عنها أحداث مأساوية كالأحداث التي تعرضت لها مؤخرا الولايات المتحدة الأمريكية وشعبها.

وختاما، يتمنى وفد بلادي أن يصدر عن الجمعية العامة ما يتضمن الأفكار التي طرحتها الوفود عن الإرهاب وعن طرق التصدي له والقضاء عليه.

السيد كامارا (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، يتقدم وفد بلادي إليكم وإلى بلدكم الصديق بتهانئه على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وإنني لعلى ثقة بأن قيادتكم لهذه الدورة ستكون منتجة ومثمرة.

وقبل أن أواصل بياني، اسمحوا لي أن أعرب لزملائنا الأمريكيين ولحكومة وشعب الولايات المتحدة عن تعازينا وعن مدى شعورنا بالصدمة إزاء فقدان آلاف الأرواح البريئة نتيجة الهجمات الجبانة التي وقعت في واشنطن

وبنسلفانيا ونيويورك. تلك الأعمال الخسيسة تجعل هذه المناقشة ملائمة ومناسبة في توقيتها تماما.

إن سيراليون، حكومة وشعبا، تؤكد من جديد، وعلى أعلى مستوى، إدانتها المطلقة لكل الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية، باعتبارها أعمالا إجرامية لا يمكن تبريرها في أي زمان أو مكان ترتكب فيه، وأيا كان من يرتكبها. والأعمال الدنيئة التي ارتكبت في الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تذّكر جميع أبناء سيراليون مباشرة بالأحداث المأساوية التي وقعت يوم ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، عندما لقي ٠٠٠ ٥ شخص من المدنيين الأبرياء مصرعهم في هجوم طائش تعرضت له فريتاون. إن حكومة سيراليون وشعبها نالا أيضا نصيبهما من معايشة الإرهاب أثناء صراع دام عقدا كاملا مع قوات متمردي الجبهة المتحدة الثورية، وألوان التنكيل التي أنزلتها بمواطني أمتنا المحبين للسلام.

وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي موقف حركة عدم الانحياز المتعلق بالإرهاب الدولي، والذي تم الإعراب عنه في إعلان دربان. وبينما نؤيد الكفاح المشروع الذي تخوضه شعوب في مختلف أنحاء العالم في سبيل الاستقلال والكرامة، فإننا ندين الهجمات التي ترتكب ضد المدنيين الأبرياء بوصفها جرائم جبانة وخسيسة ضد سلام البشرية وأمنها.

ويؤمن وفد بلادي بضرورة أن يتحول التركيز الآن إلى وضع تعريف دقيق وشامل للإرهاب الدولي. صحيح أننا جميعا نعرف ما هو الإرهاب، ولكن هذا لا يكفي. وواجبنا هو أن نبدي الإرادة السياسية والالتزام السياسي لكي نتفق على تعريف محدد. ولقد فعلنا ذلك في سياق اتفاقيات إقليمية كتلك التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ونحن الآن في اشد الحاجة إلى أن نفعل الشيء نفسه على الصعيد الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة، وإن أمكن عن طريق مؤتمر لمبعوثين مفوضين.

إلا أن تعريف آفة الإرهاب الدولي لا يكفي في حد ذاته. فعلينا أيضا أن نشترك في إيجاد حلول للمشاكل التي يستخدمها الإرهابيون ذريعة لتبرير أفعالهم. ولا بد من الحرص على أن يكون تدخلنا نزيها وعادلا وشفافا ومحايدا. ويجب ألا نسمح لأنفسنا بأن ينظر إلينا على أننا نؤيد على طول الخط طرفا واحدا من أطراف النزاع، لأن ذلك، سواء كان عن حق أو خطأ، يوفر عذرا لمن يتورطون في أعمال بغيضة كتلك التي شهدناها في الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ويجب أن يكون المجتمع الدولي بأسره ملتزما بتسليم من يقتلون الأبرياء في أعمال إرهابية للعدالة. وعلى سبيل المثال، إذا كان هناك دليل كاف على تورط فرد أو مجموعة ما من الأفراد في ارتكاب أعمال إرهابية، فيتعين كفالة مثولهم أمام محكمة وطنية أو دولية لمحاسبتهم على الجرائم التي ارتكبوها ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وربما جريمة الإبادة الجماعية. وهناك، مثلا، بعض الكيانات التي لا تملك نظما قانونية موثوقا بها ومتطابقة مع المعايير الدولية للعدالة والشفافية. وفي هذه الحالات يجب، إذن، تسليم ذلك الفرد أو تلك الجماعة إلى بلد لديه البنية الأساسية القانونية الكفيلة بمحاكمة المتورطين في ارتكاب الجريمة.

وهذه المناقشة تدلل على مدى أهمية وجود محكمة جنائية دولية.

ويرى وفد بلادي أن الجرائم التي ارتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة تقع في نطاق الولاية القضائية لتلك المحكمة. وينبغي لنا جميعا نحن الحاضرين هنا اليوم – أن نعمل بكل جهد ممكن من أجل بدء تشغيل تلك المحكمة.

ولا بد من مساعدة الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى تحريم أعمال الإرهاب الدولي ويجب أن تعطي الأمم المتحدة بموجب الفصل الثامن من الميثاق، للمنظمات والولايات الإقليمية الولاية اللازمة لمعالجة المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين. وأعمال الإرهاب هي دونما شك من الأمور التي تهدد السلم والأمن الدوليين. إلا أن التنفيذ الفعّال لأي ولاية تُعطى بموجب الفصل الثامن يقتضي أن تزوّد الأمم المتحدة المنظمات والوكالات الإقليمية بالموارد اللازمة لتنفيذ تلك الولاية.

وقد تم اعتماد مجموعة من الاتفاقيات الهامة لمنع الإرهاب وقمعه. وعلى الرغم من وجود تلك الاتفاقيات، فإن أعمال الإرهاب ما زالت مستمرة، نظرا لأن دولا مارقة تواصل دون انقطاع إحباط إرادة المجتمع الدولي. لذلك، فإننا رحبنا ترحيبا خاصا باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وهو يمثل تدبيرا إضافيا لمكافحة الإرهاب الدولي وينص على ضرورة قيام جميع الدول بالسعي إلى منع وقمع ارتكاب أعمال الإرهاب بكل أشكالها ومظاهرها.

ويصر وفد بلادي على ضرورة معاقبة الدول التي تواصل توفير الدعم والملاذ الآمن للإرهابيين، بشكل سريع وحاسم. ولا بد من فرض الجزاءات على تلك الدول وتحميل قادتها السياسيين والعسكريين المسؤولية الفردية عن الجرائم التي يرتكبها أولئك الإرهابيون.

ونحن نكرر التأكيد على إدانتنا لكل أشكال الإرهاب ومظاهره. وسوف نؤيد الجهود الدولية مستمدين العون من إرادتنا السياسية الوطنية والتزامنا الصادق اللازمين لقمع أعمال الإرهاب. وسنتعاون مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق ذلك الهدف المشترك.

السيدة باجولا (إستونيا) (تكلمت بالانكليزية): نظرا لأن هذه المرة هي المرة الأولى التي تُعطى فيها الكلمة لإستونيا، منذ الأحداث المروّعة التي وقعت هنا في الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر، فإنني أرجو أن تسمحوا لي بأن أكرر التأكيد للولايات المتحدة، وللشعب الأمريكي، ولأسر جميع الضحايا الأبرياء، على خالص التعازي والمواساة من حكومة وشعب إستونيا.

ونظرا لأن استونيا هي من البلدان المنتسبة للاتحاد الأوروبي والمؤيدة للبيان المشترك الذي أُدلي به باسم ذلك الاتحاد، فإنني سأتوخى الإيجاز الشديد في كلمتي.

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أؤكد للجمعية العامة أن إستونيا تؤيد تأييدا كاملا الإجراءات المتخذة في الأمم المتحدة بغية ضمان عدم قيام أحد – سواء كان دولة أو فردا – بدعم الإرهاب، أو تمويله، أو توفير الملاذ الآمن له. ومن الواضح، أن استخدام المؤسسات المتعددة الأطراف كنقطة انطلاق للعمل المشترك ازدادت أهميته في ظل الظروف الراهنة عن أي وقت مضى. إلا أنه من الحقائق التي تزداد وضوحا عن ذي قبل أن النجاح في تحقيق أهدافنا المشتركة في مكافحة الإرهاب يقتضي بالضرورة تعزيز التعاون على كل المستويات الممكنة للمجتمع. ونود أن نشدد في هذا السياق على أهمية تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

وأخذاً لهذه الحقيقة في الاعتبار، قامت استونيا مع دولي البلطيق المجاورة لها باتخاذ خطوات محددة لتعزيز التعاون فيما بين بلداننا وذلك بإعداد مجموعة من التدابير المشتركة للرد على الهجمات الإرهابية المرتكبة في الولايات المتحدة. وتشمل هذه المجموعة تدابير عملية مشتركة في مجال تقديم المعونات الإنسانية، والمجالين الأمني والعسكري، وأخيرا وليس آخرا، المجال القانوني.

ولكن بالإضافة إلى هذه المجموعة من التدابير المشتركة التي اتخذناها مع جيراننا، أعدت حكومة بلادي أيضا قائمة مفصّلة بتدابير أولية اتخذتها استونيا لتعزيز مكافحة الإرهاب. ومن الأولويات الواردة في تلك القائمة تعزيز سيادة القانون. وقد سارعت استونيا إلى التعجيل بعملية التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. وفي غضون أيام قليلة، وبالتحديد بتاريخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر، ستصل عملية التصديق على هذين الصكين القانونيين الهامين مرحلتها النهائية في برلماننا.

كما أننا نقوم باستعراض تشريعاتنا الوطنية، وإجراءاتنا المعيارية للتأكد من أنها توفر الأساس القانوني والأدوات اللازمة لاتقاء الأعمال الإرهابية والرد عليها في حالة وقوعها. إلا أن الصكوك القانونية وحدها ليست كافية. وما يلزم للعمل الفعال في هذا الصدد هو التزام قوي من الدول وتعاون حقيقي فيما بين الحكومات ومؤسساتها المعنية بإنفاذ القوانين.

وتكمن قوتنا في توحدنا. دعونا نزوّد كفاحنا المشترك بالأدوات اللازمة من أجل ضمان تحقيق أفضل تنسيق ممكن بين تدابير مكافحة الإرهاب التي يساندها تبادل معزز للمعلومات فيما بين جميع الحلفاء والشركاء.

السيدة أطييفا (تركمانستان) (تكلمت بالانكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لتولي الرئاسة بما ينطوي عليه ذلك من مسؤوليات جسام، متمنية لكم كل النجاح والتوفيق.

إن مفهوم الإرهاب كظاهرة من أبشع ظواهر عصرنا هذا ليس بمفهوم جديد؛ فقد واجهته البشرية منذ بدء الخليفة. ولكن الاتجاه الخطير نحو توسيع نطاقه فيما يتجاوز الحدود الإقليمية، بالإضافة إلى العواقب الوخيمة للأعمال الإرهابية – جعل الإرهاب يشكل تهديدا حقيقيا لسلام وأمن البشرية جمعاء. ولا يمكننا أن نستبعد التهديد الحقيقي للإرهاب النووي.

ولقد أدى تزايد تواتر الأعمال الإرهابية بأبشع أشكالها وأنواعها – كالقصف بالقنابل، وإرهاب المخدرات واختطاف الطائرات، وأخذ الرهائن، والتعصب الديني – إلى إزهاق أرواح الآلاف من الناس الأبرياء. كما زعزع استقرار أسس المجتمعات، وسبب الذعر والفوضى، وقوّض اقتصادات البلدان التي تعرضت له، وشكل تهديدا خطيرا لأسس السلم والأمن الدوليين.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر التي وقعت في نيويورك هزت مشاعر المجتمع الدولي بأسره بسبب قسوتها ونتائجها البشعة. ونحن في تركمانستان شعرنا بأسى عميق عند سماعنا أنباء تلك الأحداث المفجعة التي وقعت في الولايات المتحدة . وتشاطر تركمانستان – قيادة وشعبا شعب الولايات المتحدة الأمريكية أحزانه ومعاناته، وتعرب عن خالص تعازيها لأسر وأصدقاء أولئك الذين فقدوا أرواحهم.

وقد أدانت بلادي إدانة قاطعة كل أعمال الإرهاب. ومن الواضح تماما أن هذا العمل الشرير الذي أزهق أرواح الآلاف من الناس الأبرياء لا بد من معاقبة مرتكبيه. ولا بد لنا من أن نتخذ خطوات عاجلة للقضاء على إمكانية تكرار مثل هذه المآسي. ولا بد لنا أيضا من أن نقتلع الإرهاب من جذوره في كل بلد من بلدان العالم دون استثناء.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ولد ديداش (موريتانيا).

ويجب حماية القيم الإنسانية بصورة موثوقة من تعدي القوى الظلامية. وهنا لا يوجد بديل سوى التعاون الوثيق من الدول تحت رعاية الأمم المتحدة. وإننا في هذا

الصدد، نؤيد تماما رأي الأمين العام في أن الأمم المتحدة هي المحفل الوحيد لإنشاء تحالف عالمي، لأنه لا يمكننا إلا بهذه الطريقة منح الشرعية الدولية للكفاح الطويل الأمد ضد الإرهاب.

والتعاون الدولي الوثيق مطلوب لقمع الإرهاب والقضاء عليه وعلى آثاره، ولضمان الحق في الحياة، والحرية والأمن الشخصي. وتؤيد تركمانستان إنشاء تحالف دولي مناهض للإرهاب. وتركمانستان، باعتبارها دولة يعترف المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة بمركزها المحايد، ترى من المستصوب أن يكون هذا التحالف هيئة دائمة تابعة للأمم المتحدة وأن تؤدي أنشطتها تحت رعاية المنظمة، بأهداف، ومهام، ووظائف، وسلطات، وآلية للعمل، واضحة التحديد. ووجودها في إطار الأمم المتحدة، في تعاون وثيق مع جميع الدول والمنظمات الدولية، من شأنه أن يمكن من إنشاء نظام يضمن عدم إفلات أي مظهر من مظاهر الإرهاب في العالم من العقاب، ومن شأنه أيضا تمكيننا من اتخاذ التدابير الفعالة لمكافحته.

وإننا نؤيد أيضا مبادرة حركة عدم الانحياز لعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة بغية تجميع الجهود الدولية وتنسيق مواقف الدول، بهدف قمع الإرهاب والقضاء عليه.

إن الإرهاب، بغض النظر عن الأسباب الكامنة وراء ارتكاب الأعمال الإرهابية أو أهداف مدبريها، جريمة شنيعة تخرق ميثاق الأمم المتحدة وتمثل أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته.

وفي هذا الصدد، نحتاج إلى زيادة عدد الصكوك التي تقدم تعريفا محددا للإرهاب وبالتالي تحدد كيفية المعاقبة عليه. وأكثر أداة موثوق بها لتحقيق هذا الغرض من شأنها أن تكون إبرام اتفاقية دولية عن الإرهاب الدولي. ويجب الإسراع بالعمل عليها. ومركز تركمانستان المحايد، الذي دخلت فيه كالتزام دولي، يعني أن أعمال بلدنا في الساحة الدولية تمتثل امتثالا دقيقا لميثاق الأمم المتحدة. وعلى هذا الأساس، ظلت سياسات تركمانستان دائما تمتثل امتثالا دقيقا لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية، وظلت تتعاون دائما مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين والمنظمات الدولية.

إنه يمكننا ويجب علينا مكافحة الإرهاب، ولكن تركمانستان تعتقد أن الحملة لمكافحة الإرهاب الدولي تقتضي اتخاذ نهج حذر ومدروس جيدا. وكل الخطوات والإجراءات الرامية إلى القضاء على بؤر الإرهاب الدولي يجب أن تكون محددة الأهداف. وينبغي ألا تلحق أذى بالأشخاص الأبرياء؛ وينبغي أن تتوافق مع مبادئ القانون الدولي؛ وينبغي ألا تؤدي إلى زعزعة استقرار الحالة في المنطقة.

وتولي تركمانستان أهمية كبيرة للاتفاقيات الدولية لمناهضة للإرهاب بوصفها أداة قانونية لمكافحة آفة العصر الحديث هذه، وبالتالي، انضمت إلى أغلبية هذه الصكوك أو تعمل على ذلك. واتخذنا عددا من الخطوات العملية وفقا للاتفاقيات الدولية، كما ينعكس ذلك في تشريعنا الوطني ومقترحاتنا التشريعية.

وفي سياق الأحداث الراهنة، نود أن نشير إلى ما يلي. إن الحرب ما فتئت مستعرة طوال ٢٢ عاما على أرض أفغانستان التي ظلت تعاني طويلا. وبينما لا تتدخل تركمانستان في الشؤون الداخلية لأفغانستان الجارة والشقيقة، فإنها عملت كثيرا لتنظيم محادثات السلام، تحت رعاية الأمم المتحدة، بين الأطراف المتحاربة. ونعرب مرة أخرى عن أملنا في أن يصبح من الممكن القيام بعملية مفاوضات. وعلى الرغم من جميع التطورات، يجب على

الأمم المتحدة، كمنظمة محايدة، الاضطلاع بدور تنسيقي رئيسي في المحادثات فيما بين الأفغان.

وفي هذا الصدد، اقترح الرئيس التركمانستاني، السيد سابارمراد نيازوف، خلال هذه الفترة العصيبة، إنشاء مكتب خاص للأمم المتحدة في عشق أباد، يقوم باتخاذ المبادرة لتنظيم بعثة بهدف إيجاد حل مقبول على نحو مشترك للمشكلة.

وعرضت تركمانستان، في رد فعل مباشر للمأساة، تقديم مساعدة إنسانية للسكان المدنيين الأفغان، وفي المقام الأول النساء والأطفال، الذين ظلوا يشعرون بآثار الإرهاب. وإذ نعمل على نحو وثيق مع وكالات الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، نقوم باستلام الشحنات من الأدوية والمواد الغذائية والضروريات الأساسية ونعمل على تهيئة كل الظروف اللازمة لإرسالها إلى أفغانستان.

وختاما، أود أن أشدد على أن تعزيز التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة أمر لا بد منه للنجاح في حل المشاكل الدولية المعقدة التي نواجهها. وإن المُثل العليا والمبادئ المحددة في ميثاق الأمم المتحدة يجب الدفاع عنها، ولذا يجب أن ندين بشدة كل أعمال الإرهاب وأن ننضم إلى جهود المجتمع الدولي لمكافحته. هذه هي القوة الحقيقية الوحيدة القادرة على مكافحة الإرهاب.

وتركمانستان المحايدة تؤكد من جديد تصميمها على التعاون بنشاط في إطار الأمم المتحدة للقضاء التام على الإرهاب.

السيد أديشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): إن وفد بنن، الذي أتشرف بالكلام بالنيابة عنه، يسره أن يتمكن من أخذ الكلمة بشأن بند جدول الأعمال المعروض علينا الآن فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي.

وإننا نرحب أيضا بمبادرة الاتحاد الأوروبي المتعلقة باقتراح النظر، في جلسة عامة للجمعية العامة، في المسألة الهامة والمزعجة للغاية المتمثلة في الإرهاب الدولي. ونظر الجمعية العامة في هذا الموضوع يعكس الإدانة بالإجماع للأعمال الوحشية المتردية التي ارتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

والمناقشة العامة التي أجريناها خلال الأيام الثلاثة الماضية في الجلسة العامة قد أكدت – على الرغم من أن هذا التأكيد لا يكاد يكون ضروريا – على التهديد الذي يشكله الإرهاب لأمن الدول ولتقدم الإنسانية.

ونعتقد أن النظر في هذا البند في الوقت الذي يجري فيه عمل تحضيري بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية علامة من علامات المستقبل.

وقد أعربت حكومة بنن عن التضامن الكامل لشعب بنن مع شعب الولايات المتحدة الأمريكية، الذي نشاطره الحزن والأسى، وأدانت بقوة هذا الهجوم الخسيس، الذي ضرب أمريكا ولكنه أيضا يمثل تهديدا للعالم بأجمعه.

وبما أن هذه السنة مكرسة لتعزيز الحوار بين الحضارات، فإن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية ما كان لها أن تحدث في توقيت أسوأ من ذلك. ولهذا يجب على المجتمع الدولي أن يظهر تصميمه على مكافحة الإرهاب في جميع أشكاله، لأنه يمثل تهديدا لترابط المجتمعات الإنسانية.

وينتهك الإرهاب أيضا المبادئ الأساسية للميثاق ويتناقض مع التطلعات المشروعة للشعوب إلى بناء عالم قائم على السلام والتضامن والتقدم.

وينتهك الإرهاب المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وبذلك يشكل تهديدا لترابط مجتمعاتنا وللديمقراطية، وقبل كل شيء الديمقراطيات البازغة أو الهشة.

ولذا فإن بنن يساورها قلق بالغ إزاء زيادة الأعمال الإرهابية في العالم. وحيث أن بنن مقتنعة بأنه ما من دافع يمكن حقا الاستناد إليه لتبرير هذه الأعمال، فإنها ظلت دائما تدين الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره. والواقع أنه ما من حضارة، ولا ثقافة، ولا دين يدعو إلى مثل هذا السلوك المتطرف والهمجي أو يبرره.

ويبدو واضحا اليوم أنه يجري تعزيز الروابط بين الإرهاب والجريمة عبر الوطنية بحيث تصبح روابط عالمية، فتجعل كل التجارة غير المشروعة مربحة، وهي تتراوح بين الدعارة واستغلال الفئات الضعيفة في مجتمعاتنا، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والمعادن الثمينة.

وعندما يكون الخطر عالميا ومتعدد الأبعاد، يجب أن يكون الرد عالميا ومتنوعا. والإرهاب ليس ظاهرة معزولة. إنه نتيجة تلاعب سياسي، ولكن تذكي ناره أيضا الإحباطات المهملة زمنا طويلا الناشئة عن عدم المساواة الاجتماعية والتهميش والاستبعاد.

إلى حد ما، فإن الإرهابيين مرآة عنيفة لاختلال وظيفي في المجتمع الدولي. ولذلك، يجب أن نعود، متى تمت استعادة سيادة القانون، للبحث معا عن الأسباب والظروف التي أدت إلى أعمال إجرامية وغير مبررة وإن كانت تنم عن يأس.

على الصعيدين الوطني والدولي، يتعين علينا أن ننظر في الجانب الوقائي من إجراءاتنا لاستئصال هذه الآفة نهائيا. ولا يمكن لهذا المشروع أن ينجح إلا من خلال تضافر جهود المجتمع الدولي بأسره. وقد أعاد رؤساء الدول والحكومات، في القمة الألفية في العام الماضي، الإعراب عن التزامهم باتخاذ إجراء متضافر لإلحاق الهزيمة بالإرهاب وفقا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة. والأمم المتحدة، من خلال مهمتها وتركيبها، هي المحفل المثالي والشرعي لتنسيق تعبئة المجتمع الدولي وإجراءاته.

أكدت بنن لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أنها مستعدة لعمل كل ما في وسعها للتعاون على أساس ثنائي في محاربة الإرهاب. وستعمل بنن أيضا على نحو بناء مع أعضاء المنظمة الآخرين لإيجاد حل دائم لهذه الآفة. ونحن مقتنعون بأننا سننجح من خلال التضامن والتعاون والتطبيق الفعال للصكوك الدولية ذات الصلة. وهذا هو سبب ترحيبنا بمبادرة الهند المتمثلة في تقديم مشروع اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب الدولي، كما أوصى القرار ٥٤/١١٠. وتمشيا مع ذلك، نحث على الإزالة السريعة للعقبات التي تعترض اعتماد اتفاقية معنية بوقف أعمال الإرهاب النووي.

ستكون الحرب ضد الإرهاب حربا طويلة وشاقة. ولذلك، يجب أن نكون حازمين في التغلب على المصاعب التي نواجهها على الطريق. ولا خيار أمامنا في هذا المجال سوى أن نعرّف مفهوم الإرهاب تعريفا لا لبس فيه إذا كنا نريد الحفاظ على التعبئة الواسعة النطاق وتقويتها للفوز في هذا الصراع. هذا هو الثمن الذي يتعين أن ندفعه لتعزيز السلم والأمن في جميع أنحاء العالم. هذا هو الثمن الذي يتعين أن ندفعه لنخلف للأجيال القادمة عالما خاليا من الخوف والأخطار التي تهدد بقاء الجنس البشري.

السيد سينغهارا نا أيودهايا (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني هذا بضم صوتي إلى جميع الذين تكلموا قبلي في الإعراب مرة أخرى عن مواساتنا العميقة لأسر ما يزيد على ٦ ٠٠٠ شخص من الرعايا الأمريكيين ورعايا الدول الأخرى، بمن فيهم تايلنديون، الذين فقدوا أرواحهم في مأساة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ولا يستطيع أحد أن يفهم مدى الحزن والغضب أكثر من رئيس بلدية نيويورك السيد رودولف و. جولياني، الذي

خاطبنا في ١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي نفس الوقت، فإن قيادته أثناء أحلك ساعات هذه المدينة وكلماته التي تنم عن صبر على الشدائد تجسدان قدرة شعب نيويورك والولايات المتحدة على التكيف في مواجهة الإرهاب الدولي وعلى تصميم هذا الشعب على مواصلة المضي قدما. وبوصفي شخصا يقيم في نيويورك، أشيد برئيس البلدية وبجميع الناس الذي يمثلهم.

ينعقد اجتماعنا وسط عاصفة من الأنشطة الجارية هنا في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى حيث وحد المجتمع الدولي جهوده لمحاربة الخطر المشترك الذي يشكله الإرهاب الدولي على السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت الذي نناقش فيه ما يمكن أن نتخذه من إجراءات في المستقبل، أود أن أبين مرة أخرى موقفنا بوضوح شديد.

إننا ندين بأقوى العبارات أعمال الإرهاب هذه التي ارتكبت في الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وننضم إلى الأمم المتحدة في دعوة المجتمع الدولي إلى التعاون في العمل على تقديم مرتكبي هذه الأعمال المثيرة للسخط ومنظماتهم الذين يرعونهم للعدالة، وسننضم إلى أي تحالف دولي لمكافحة الإرهاب.

لقد اتخذت الجمعية العامة بالفعل القرار ١/٥٦ في ١٢ أيلول/سبتمبر، الذي نفخر بأننا شاركنا في اتخاذه كما اتخذ مجلس الأمن القرارين ١٣٦٨(٢٠٠١) و ١٣٧٣(٢٠٠١) في ١٢ و ٢٨ أيلول/سبتمبر على التوالي. هذه تطورات نرحب بها. ويرى وفد بلدي أن النتائج المترتبة على قرار الجمعية العامة وقراري مجلس الأمن واضحة.

إن المجتمع الدولي متحد في الإدانة العالمية للمسؤولين عن هذه المأساة وإدانة الإرهاب الذي يمثلونه. ومع ذلك، يجب أن تستمر هذه الوحدة بيننا ونحن ننتقل من إدانة الأعمال الإرهابية إلى التعاون لمحاربة الإرهاب. وكما ذكرنا الأمين العام في ١ تشرين الأول/أكتوبر،

> ”سوف يهزم الإرهاب إذا استجمع المجتمع الدولي إرادته وتوحد في تحالف واسع النطاق، وإلا فلن يهزم الإرهاب على الإطلاق“. (A/56/PV.12)

ويحدونا الأمل أن يكون هذا التحالف واسعا وعالميا إلى أقصى حد، وأن يضم النطاق الكامل للبشرية.

ولكن، من المهم أيضا أن هذه القرارات، لا سيما قراري مجلس الأمن، ألغت فكرة ما يسمى بالحيادية تجاه محاربة الإرهاب. إن علينا التزاما دوليا واضحا، بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة، يتمثل في أن يتعامل بعضنا مع بعض لمحاربة الإرهاب. وإذا كان قرار مجلس الأمن ١٣٦٨(٢٠٠١) قد حدد مبادئ هذا الصراع، فإن قرار مجلس الأمن ١٣٧٣(٢٠٠١) قد أوجد إطارا للتنفيذ. ونطاق هذا الإطار شامل في الحقيقية، ويشمل التعاون في ميادين المالية والهجرة والمعلومات الميدانية وميادين أخرى. ويتعين علينا الآن أن ندرس، من خلال التشاور عن كثب مع الدول الأعضاء، كيف يمكن تفعيل هذا التعاون على أفضل وجه.

من جانبنا، نحن نتعاون بالفعل مع المجتمع الدولي من خلال القوانين القائمة، مثل المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية، ويتم هذا التعاون على هيئة تبادل المعلومات وتقاسم المعلومات الاستخبارية. ونعمل على مراجعة سياسات وإجراءات الهجرة التي نطبقها. إضافة إلى ذلك، تتخذ تايلند جميع الإجراءات اللازمة لكفالة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بفعالية، بما فيها القرارات المتعلقة بتمويل الأعمال الإرهابية. وينبغي أن تلعب هذه القرارات دورا هاما في تيسير تنفيذ توصيات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تهدف إلى قطع أسس تمويل الإرهابيين والمنظمات الإرهابية.

بالنسبة لنا، تايلند طرف الآن في الاتفاقيات الأربع المتعلقة باختطاف الطائرات كما أنها بصدد النظر في الانضمام إلى اتفاقيات أخرى تتعلق بالإرهاب، لا سيما اتفاقية عام ١٩٩٩ الدولية لقمع تمويل الإرهاب، كما دعا القرار ١٣٧٣(٢٠٠١). ولكن الكلمة الأساسية هي التعاون، وهذا يتطلب أن تقدم إلينا المساعدة والدعم المناسبين، بما في ذلك في المجال الفني أو المالي أو المعلومات، ليكون التعاون فعالا إلى أقصى حد ممكن.

وبالمضي قدما معا في كفاحنا المشترك ضد الإرهاب الدولي، أود أن أتناول أربع نقاط في الإطار الأوسع للأمور، آمل أن يبقيها المجتمع الدولي نصب عينيه.

أولا، يتعين أن ندرك أن آفة الإرهاب، مثلها مثل العدار، له رؤوس عديدة تتصل بجوانب أخرى عديدة للأنشطة غير المشروعة والجنائية. وكما جاء في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣(٢٠٠١)، توجد صلات وثيقة بين الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود وغسل الأموال، على سبيل المثال لا الحصر.

ويتطلب التعامل معها بفعالية جهودا منسقة توجَّه ضد كل هذه الأنشطة. فالإنتاج غير المشروع للمخدرات يولِّد في حالات كثيرة الموارد المالية الهائلة التي تساعد على أن يكون الإرهاب هو ذلك العدو اللدود. ولن تكون لكل التدابير الرامية إلى مواجهة الشبكات المالية للمنظمات الإرهابية فعاليتها إذا لم تعالج مصادر التدفقات المالية على نحو فعال. فمنتج المخدرات أو مهربها يكون إرهابيا في إجراءاته بقدر ما يكون حامل البندقية.

وثانيا، فلنتفق على أنه لو كان الإرهاب تهديدا للبشرية فإنه ينبغي أن تتاح الفرصة لكل أعضاء المجتمع الدولي للإسهام في رسم مسار العمل الذي تعتزم البشرية سلوكه في هذا الكفاح المشترك. وينبغي أن نسلم في هذا الصدد بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الجمعية العامة في هذه المساعي. وعلى سبيل المثال، فعمل اللجنة المخصصة الرامي، في جملة أمور، إلى وضع اتفاقية شاملة عن الإرهاب الدولي والذي يجري حاليا في إطار اللجنة السادسة ينبغي تسريعه ودعمه. ونحن نشيد بالأمين العام الذي استرعى الانتباه إلى هذه النقطة في تقريره عن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي في الوثيقة A/56/160.

وثالثا، فلنع ما يقوله التئام هذا التحالف العريض للدول ضد الإرهاب: إن أي دولة لا تستطيع مواجهة المشاكل، وخاصة ما كان منها ذا طابع عالمي، بمفردها. وفي هذا العالم المعولم لا يوجد بديل أفضل من التعددية. ولا يكاد المرء يجد مناصا من العثور على آلية أكثر فعالية لمعالجة تلك المشاكل العالمية من التعاون الدينامي الوثيق وتوافر حُسن النية بين الدول والشعوب التي تعتنق التعددية.

وأخيرا، فلنتذكر أننا ينبغي ألا ننسى في خضم كل الرعب والاشمئزاز الذي يجلبه الإرهاب لضحاياه، إنسانيتنا في التعامل مع المشكلة. ففي مكافحة الإرهاب ينبغي أن نركز على الحريات المدنية للأفراد أو على حقوق الإنسان للبشر بقدر ما تكفله قوانينا ويدعمه التزامنا بالقيم الديمقراطية. وينبغي في مكافحتنا للإرهاب ألا نركن إلى انفصام الشخصية أو كره الأجانب حيث لا ينجم عنهما إلا زيادة ضياع الثقة بين الدول والشعوب. والإرهاب ظاهرة عالمية لا توصم بها أي مجموعة من الناس أو منطقة أو معتقد بالذات. فهو ليس له وجه بل ولا دين.

وتايلند على أهبة الاستعداد للتعاون مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة للقضاء على الإرهاب الدولي حتى نجعل عالمنا أكثر أمنا للبشرية.

الآنسة كلارك (بربادوس) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي وأنا أنضم إلى مناقشة هذه القضية الحرجة للغاية

أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وأنا واثقة أن الجمعية سوف تستفيد من قيادته وتوجيهاته في الوقت الذي تناضل فيه الدول الأعضاء من أجل تحسين أداء هذه المنظمة الفريدة في مواصلتها لخدمة شعوب العالم.

وبربادوس تؤيد تماما بيان الممثل الدائم لدومينيكا باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

وتنضم حكومة بربادوس إلى أعضاء المجتمع الدولي الآخرين في الإعراب عن فزعها الشديد من الأعمال الإرهابية الوحشية التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وباعتبار بربادوس بلدا ديمقراطيا محبا للسلام فهي تدين الإرهاب بكل مظاهره، وخاصة حين يسفر عن خسائر في الأرواح. فاستخدام الإرهاب وسيلة لتحقيق غرض ليس له مكان في عالم التسامح والتعايش السلمي المعاصر، الذي نلتزم به بصفتنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة.

ولذا فبربادوس تنضم إلى المجتمع الدولي في دعم المناداة بتحديد مرتكبي هذه الجريمة النكراء وملاحقتهم وتقديمهم سريعا إلى العدالة. كما نتعهد بالتعاون في الجهد العالمي الدؤوب الذي نحتاجه في الأشهر والسنوات المقبلة للتعاون بفعالية مع هذا التهديد البالغ الخطورة للسلم والأمن الدوليين. وذلك لأننا نعتقد يقينا أن الإرهاب مشكلة عالمية تقتضي استجابة عالمية.

وبربادوس، كسائر أعضاء المجتمع الدولي تؤيد تماما قراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) وقرار الجمعية العامة ١/٥٦ وكذلك القرار المتخذ في اجتماع تشاور وزراء خارجية منظمة الدول الأمريكية في ٢١ أيلول/سبتمبر والمتعلق ”بتعزيز تعاون نصف الكرة الغربي في سبيل درء الإرهاب ودحره والقضاء عليه“، وهي ملتزمة بتنفيذ تلك القرارات.

كذلك فنحن ندرك مع شديد الألم، من واقع تجربتنا، أن أي بلد مهما كان صغيرا لا مأمن له من الإرهاب. والواقع أن البلدان الصغيرة مستضعفة بصفة خاصة لأنها في أغلب الأحوال تفتقر إلى الأصول السوقية والاستخباراتية اللازمة لتتبع أنشطة الإرهابيين وسائر عملاء الجريمة المنظمة، بصورة فعالة. ولهذا السبب يصبح تبادل المعلومات أمرا حاسما إذا أردنا التمتع بتحقيق أي نجاح في هذه المكافحة. وحكومة بربادوس تواصل، من جانبها، التعاون في تبادل المعلومات مع سلطات إنفاذ القوانين في الولايات القضائية الأخرى، سعيا منها إلى كفالة ألا يجد الإرهابيون ملاذا آمنا في بلدنا. وبربادوس ملتزمة بالقدر نفسه بكفالة عدم استخدام الإرهابيين أراضيها الوطنية في شن أو تمويل شن هجمات إرهابية ضد بلدان ثالثة. ولذا فقد وضعنا إجراءات أمن معززة في موانئنا الجوية والبحرية.

وبالإضافة إلى هذا فبربادوس راغبة في الانضمام إلى جميع الدول الأعضاء لرسم تدابير ملائمة تستطيع المواءمة مع نهج المجتمع الدولي فيما يتصل بالإرهاب. وللوصول إلى هذه الغاية نتطلع إلى وضع معايير مناسبة تطبق بها القواعد القانونية المقبولة دوليا في مكافحة الإرهاب.

ولقد شاركت بربادوس في الأسبوع الماضي غيرها من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في حفل توقيع سبق ترتيبه قبل ١١ أيلول/سبتمبر بوقت طويل. وكان لي حظ التوقيع باسم حكومة بربادوس على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك على البروتوكول التكميلي لمكافحة الإنتاج غير المشروع للأسلحة النارية والاتجار بها وبأجزاءها ومكوناتها وذخيرتها.

ولما كانت بربادوس من البلدان المعتمدة بشدة على السياحة فهي تدرك تماما أهمية توفير بيئة مأمونة وآمنة لا لأهل بربادوس فحسب بل وللرعايا الأجانب الذين يزورون شواطئنا أو يقيمون في بربادوس.

وأود أن أشدد بأقوى عبارات ممكنة على أن بربادوس لا تنوي السماح لقطاع خدماتها المالية بأن يستخدم وسيلة لتمويل أنشطة الإرهابيين أو أي عناصر أخرى للجريمة الدولية. ومنذ إنشاء قطاع الخدمات المالية في بربادوس وهو يعمل ضمن إطار قانوني وتنظيمي صارم.

وقبل ١١ أيلول/سبتمبر بوقت طويل، سعت بربادوس إلى ضمان أن يفي القطاع المالي الدولي بالمعايير الدولية احتراما للأنظمة، والرقابة وسائر تدابير مكافحة غسل الأموال. وفي هذا السياق، نلتزم التزاما صارما بالمبادئ التوجيهية التي وضعتها فرقة العمل الماليه الكاريبية، المتفرعة عن فرقة العمل المالي. ووضعنا تشريعا لمكافحة غسل الأموال، وفي العام الماضي أنشأنا هيئة لمكافحة غسل الأموال، تخدمها وحدة استخبارات مالية. وسنواصل التعاون التام مع شركائنا الثنائيين ومع الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة غسل الأموال.

وأود في هذه المرحلة أن أقول كلمة خاصة عن مدينة نيويورك العظيمة، التي تأوي الآلاف من المهاجرين من بلدي، اثنان منهم على الأقل فقدا روحيهما بشكل مأساوي في مركز التجارة العالمي في ١١ أيلول/سبتمبر. إن نيويورك أيضا مدينة بعيدة عن ديار آلاف الدبلوماسيين وموظفي الأمانة العامة من كل الجنسيات والعقائد الذين يخدمون الأمم المتحدة ويمثلون بلدانهم في السعي الجماعي لتحقيق السلام العالمي والرفاه الإنساني والازدهار. ولذلك فإننا نتشاطر مع كل أبناء نيويورك شعورا شخصيا بالخسارة وبالغضب، كما نتشاطر معهم الإصرار على ألا ندع الإرهاب يكسب.

إن الأثر الاقتصادي لهذه الأحداث الرهيبة لا تشعر به نيويورك أو الولايات المتحدة فحسب، وإنما كل دولة في أرجاء العالم، وعلى وجه الخصوص الدول الأصغر حجما والأكثر ضعفا. والتصدي للآثار الاقتصادية الناجمة عن ١١ أيلول/سبتمبر مشكلة مشتركة ستتطلب أيضا اهتماما دوليا له الأولوية في الأشهر المقبلة.

إننا جميعا نعرف التحذير الشهير من أنه لكي يسود الشر، كل ما يحتاجه الرجل الطيب – وأجرؤ على القول والمرأة الطيبة – هو عدم فعل شيء. لقد كشف الشر عن وجهه في ١١ أيلول/سبتمبر. ومع ذلك فإننا واثقون بأن شر الإرهاب لن يسود بفضل جهود المجتمع الدولي المتضافرة.

السيد بريتشا (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشاطر الوفود الأخرى تهنئة السيد هان بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

وأود أيضا أن أعرب عن عميق تعازينا للشعب الأمريكي، وعلى وجه الخصوص لأُسر الذين فقدوا أرواحهم نتيجة للاعتداءات الإرهابية في الولايات المتحدة. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للعمدة جولياني على خطابه الذي شاطرنا فيه القيم الأساسية للإنسانية. وإن الأحداث التي وقعت مؤخرا في مدينة نيويورك، وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا أظهرت، للأسف، حجم العمل الشاق الذي لا يزال ينتظرنا في بناء عالم أفضل.

إن مأساة ١١ أيلول/سبتمبر أثارت فجأة مسألة بالغة الأهمية من الواضح أنه تم تجاهلها حتى الآن وهي: الإرهاب الدولي. ومع أن مكافحة الإرهاب الدولي نوقشت في محافل كثيرة، بما في ذلك الجمعية العامة، طوال سنوات

عديدة، فإننا فشلنا في ضمان التنفيذ المناسب والشامل للاتفاقيات والمعاهدات والقرارات العديدة التي اعتُمدت للتصدي لهذه المشكلة. ولا بد من اتباع نهج شامل لمكافحة الإرهاب الدولي على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية، وهذا ينبغي أن يتضمن، بطبيعة الحال، الجوانب القانونية، والسياسية والاقتصادية.

وحكومة البوسنة والهرسك تلتزم التزاما تاما بجهود المجتمع الدولي لتحقيق الهدف النهائي الخاص بالقضاء على الإرهاب الدولي. وهكذا، فإن حكومة البوسنة والهرسك وافقت بالفعل على خطة عمل، ويسرنا أن نبلغ الجمعية بها. إن مجلس الوزراء وضع في اعتباره التزاماتنا، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وأُنشئت هيئة تنسيق لإعداد تقرير كاف لمجلس الأمن بشأن التدابير والأنشطة المتصلة بتنفيذ ذلك القرار.

والبوسنة والهرسك تخطط للتوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية التي اعتُمدت مؤخرا لقمع تمويل الإرهاب. وسيجري الانتهاء من وضع تعديلات على قانوننا الخاص باللجوء والهجرة وستُرسل إلى الجمعية البرلمانية لاعتمادها على سبيل الأولوية. وستنفذ تدابير أمن جديدة في كل المطارات، بما في ذلك إجراء تعديلات على سياسة إصدار شهادات الطيران، وذلك وفقا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ويجري تعزيز إدارة حدود الدولة، كما يجري وضع نظام لضمان المعلومات الدقيقة بشأن الدخول والخروج عند كل ممرات الحدود. كما يجري تعزيز الرقابة الجمركية.

وكل القرارات المتصلة بإصدار جوازات السفر وشهادات الجنسية هي موضع دراسة. كما نعمل على وضع نظام جديد لتأشيرات الدخول يتمشى مع قواعد ومعايير نظام تأشيرات ''شينغين'' وتلك الخاصة بالبلدان المجاورة. ويجري تجميع البيانات الشاملة بشأن كل الأفراد من المنظمات الدولية والإنسانية وغير الحكومية. ووفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠) نراجع كل الحسابات والإيداعات التي قد تخص أفرادا ومجموعات على ارتباط بمنظمات إرهابية دولية؛ وإذا ما وجدت تلك الحسابات ستُجمد.

وإذ نؤكد مجددا بقوة أن الإرهاب الدولي ليست له جذور في أي دين، نود أن ندين كل الأفراد والمجموعات الذين يستخدمون الدين محاولة تبرير أعمال إجرامية مروعة. إن كل دين يعلم المحبة بين الناس، وليس العنف والكراهية. وهذا يعني أن الذين يسيئون استغلال المشاعر الدينية لدى الناس إنما يعملون ضد إرادة الله.

إن جريمة الإرهاب الدولي تنتمي إلى فئة أكثر الجرائم بغضا، ولها إمكانية التأثير على كل البلدان في العالم، ولذلك نود أن نقترح إدراج تلك الجريمة، في شكل يكون مقبولا لكل البلدان، في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

ومما لا شك فيه أن الأمم المتحدة سيكون عليها أن تقوم بدور رائد في مكافحة الإرهاب الدولي. وأوجه التقدم العلميه والتكنولوجيه يمكن أن تصبح بوضوح تهديدا إذا ما وقعت في أيدي الإرهابيين. وهذا الاحتمال يهيئ جوا من الخوف في بداية قرن يتوقع أن يحقق تطورا أعظم في التكنولوجيات. وفي هذا السياق، على الأمم المتحدة أن تقوم باتخاذ تدابير معينة لضمان أن يستخدم التقدم في التكنولوجيا لتحسين البشرية، وليس لزيادة الخوف.

وخلال دورة الجمعية العامة هذه أعربنا عن التزامنا الكامل بإعلان الحرب على الإرهاب. ولقد اتخذنا قرارات واعتمدنا اتفاقيات كثيرة بشأن هذه المسألة. لكننا على اقتناع عميق بأننا ينبغي أن نعزز متابعة تنفيذ صكوك الأمم المتحدة هذه كلها.

ولذلك نقترح أن تُنشئ الجمعية العامة ومجلس الأمن هيئة واحدة تكون مسؤولة عن متابعة تنفيذ أحكام صكوك الأمم المتحدة هذه. ومن شأن ذلك أن يكون أفضل طريقة لتمكين المجتمع الدولي من أن يظل يقظا لمنع انتشار ذلك الشر الدولي المروع.

السيدة دوس سانتوس جالو (غينيا - بيساو) (تكلمت بالانكليزية): نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة، اسمحوا لي أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة وأن أهنئ الأمين العام كوفي عنان على إعادة انتخابه لفترة ثانية.

يوم الثلاثاء، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يوم من أيام الحزن، لا لشعب الولايات المتحدة الأمريكية فحسب وإنما أيضا لجميع المجتمع المتحضر. ويشعر وفدي وشعب وحكومة غينيا - بيساو بالتعاطف العميق مع الآلام التي ألمت بمدينتنا المضيفة نيويورك، ونود أن نعرب عن أعمق تعازينا لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية وجميع البلدان الأخرى التي فقدت مواطنيها في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا.

بالرغم من أن العمل الإرهابي الوحشي وقع على التراب الأمريكي، فقد مسنا جميعا بطريقة أو بأخرى. فلقد ذهب بالحرية وراحة البال التي تمتعنا بهما في الاعتقاد بأننا نعيش في عالم متعولم ومتحضر. ويستحق أطفالنا الذين نستعد للعمل من أجلهم أثناء الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة، عالما متعولما متحضرا -- عالما من السلام والأمن يتمكنون فيه من ركوب الطائرات دون خوف، ويمشون إلى مدارسهم وهم يستنشقون الهواء المأمون دون أقنعة، ويشربون مياه بلادهم دون أي شك في تناول السم. وإذا لم نقم بتنظيف الأرض من أجل أطفالنا، فلن يكون للبشرية مستقبل. وينبغي أن نقف معا وأن نكافح الإرهاب من أجل تحقيق الحرية والسلام لأطفال الغد.

هذه العقول المجرمة الشريرة ليس لها قلب، وليس لها أي هدف إنساني في حياتها، بل إنها ليس لديها حتى الإيمان بالله. وليس هناك أي دين يلقن قتل إنسان آخر. إن لهؤلاء الكفرة اسم بسيط - إرهابيون - لا قيمة لديهم حتى لأرواحهم.

وفي ١١ أيلول/سبتمبر، لقننا شعب مدينتنا المضيفة نيويورك درسا. ففي ظل آلامهم، وقفوا معا دون أن يسيطر عليهم الخوف. ولا يجوز أن ينال الإرهابيون عطفنا. ويجب الحيلولة دون نجاحهم في تخويف مجتمع الدول الذي يواصل الكفاح الذي أدى إلى إنشاء هذه المنظمة. إنه كفاح من أجل عالم من السلم والأمن تتحقق فيه التنمية المستدامة للبشرية جمعاء حتى يتمكن أطفالنا من التمتع بمستقبل سلمي خال من العنف والخوف.

يبدو أن الكفاح ضد الإرهاب الدولي مهمة معقدة. ولقد جعلت الاعتداءات التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر من الواضح أنه ما من بلد وما من مكان بمنأى عن الإرهاب. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز جهوده الرامية إلى حل الصراعات الإقليمية كوسيلة من وسائل مكافحة الإرهاب. وإن الأمم المتحدة، التي تضطلع بدور رئيسي في منظومة قمع الإرهاب، ردت بالفعل على الاعتداءات من خلال قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) وقرار الجمعية العامة ١/٥٦.

وتستعد قريتنا المشتركة، العالم، لعقد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية. ونحتاج، من أجل بلوغ أهداف هذا المؤتمر، إلى السلم والأمن. فلن تكون هناك تنمية دون سلام، خاصة في عالم اليوم المتعولم. وينبغي أن يحال المسؤولون عن هذه الجرائم البشعة ضد أرواح الأبرياء إلى العدالة. وينبغي

أن يكون القانون الدولي في إطار ميثاق الأمم المتحدة دليلنا بحيث تتمكن جميع الدول من التمتع بالسلام والعمل نحو بلوغ التنمية المستدامة.

إن حكومتي تؤمن بالحوار كطريقة لحل هذه المشكلة. ولذلك، نؤيد بقوة الجهود الرامية إلى إيجاد بدائل أفضل تتسم بالكفاءة لمكافحة الإرهاب وجميع أسبابه الجذرية. إن غينيا - بيساو ملتزمة بالعمل على تنفيذ الاتفاقيات الدولية القائمة لمكافحة الإرهاب وجميع الاتفاقيات والاقتراحات والتدابير الجديدة التي يمكن أن تساعد في الكفاح ضد الإرهاب.

السيد استانيسلاوس (غرينادا) (تكلم بالانكليزية): إن وفد غرينادا يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل دومينيكا باسم الجماعة الكاريبية.

مع اقتراب هذه المناقشة المتواصلة، بشأن هذا البند من جدول الأعمال، ''التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي''، من نهايتها فإن كل ما ينبغي قوله قد قيل بالفعل، لكن هذا لم يقله أحد. ولذلك، فإننا نسجل أن غرينادا، سواء بصورة مقصودة أو عن طريق المصادفة، تشعر بالارتياح لكونها من بين آخر المتكلمين.

ولقد كتب وليم شكسبير الخالد منذ قرون:

''حلوة هي فوائد المحن،

فهي كالعلجوم، قبيح وسام،

ومع ذلك فإنه يرتدي على رأسه جوهرة ثمينة''.

(''كما تحبها'' الفصل الثاني، المشهد الأول)

وقد أدى العمل الإرهابي الغادر الإجرامي البشع الذي ارتكب ضد الولايات المتحدة الأمريكية - بل ضد العالم المتحضر - يوم ١١ أيلول/سبتمبر، إلى إثارة تضامن المجتمع الدولي في إدانته وتصميمه، وخاصة شعب الولايات المتحدة الأمريكية والنيويوركيين الذين وجدوا القوة والاتحاد في المحنة.

وقد سبق لرئيس وزراء غرينادا، الأونرابل كيث ميتشيل، أن أعرب عن مواساته الشخصية العميقة ومواساة حكومة وشعب غرينادا لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية ولذوي العديد من الضحايا الذين فقدوا أرواحهم وعن تعاطفنا مع الذين شوهوا أو أصيبوا بجراح من جراء هذا العمل الوحشي الأخرق.

وقد فقدت غرينادا أيضا مواطنين في هذه الاعتداءات الإرهابية، ولذلك فإنها تشعر بالألم الذي يشعر به الألوف من الناس من البلدان الأخرى الذين فقدوا أحباءهم، هؤلاء الأحبة الذين أحببناهم حبا جما.

عندما تقرر الكراهية والعنف أعمال الأفراد، فإن النتيجة لا يمكن أن تكون إلا سلوكا متطرفا يتسبب في تدمير وحشي قاسي القلب للأرواح والممتلكات. ولا يمكن تجاهل الرأي بأن الكراهية تغذيها مشاعر الحرمان واختلال التوازن وعدم المساواة، وعلينا أن ننظر في اتخاذ الخطوات اللازمة لتخفيف أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي التي توجد في مجتمعنا العالمي. وسيؤدي ذلك دون شك إلى المساعدة في كفاحنا ضد الإرهاب.

وتستشهد حكومة غرينادا بالمادة ١ من الميثاق وتهيب بهذه الهيئة أن تتخذ كل الخطوات اللازمة لكفالة صون السلم والأمن الدوليين.

ونود أن نكرر أحد مقاصد هذه المنظمة الذي يطالب باتخاذ ''التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها''. وتتعهد حكومة غرينادا بالدعم الكامل للإجراءات الرامية إلى القضاء على آفة الإرهاب.

علينا أن نكفل ألا تصبح أعمال الإرهاب أحد وجوه الوجود البشري.

ويؤيد بلدي تأييدا كاملا قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي يحدد التدابير التي يتعين على البلدان – كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها – أن تتخذها جميعها الآن معا لمنع الإرهابيين والقضاء عليهم في نطاق ولايتنا القضائية أو حيثما وجدوا، بكل صورهم ومظاهرهم.

لقد بدأت غرينادا بالفعل اتخاذ الخطوات في نطاق ولايتها القضائية وقدرتها على منع وقمع تمويل الإرهابيين. وستصبح أولويتنا أن نستهدف أولا السعي إلى منع الذين يمولون أو يخططون أو يسهلون أو يرتكبون الأعمال الإرهابية من أن يستخدموا غرينادا لتلك الأغراض ضد دول أخرى أو مواطنين آخرين؛ ثانيا، إيجاد السبل لتكثيف وتسريع تبادل المعلومات وتشاطرها. وتقوم غرينادا الآن بدراسة عملياتها الإدارية وغيرها بقصد تحسين الكفاءة في هذا المضمار. ولكن لن تكون أنشطتنا محدودة.

فسوف يكثف بلدي درجة التعاون الإقليمي والدولي مع سعينا إلى تأمين سد كل الثغرات في الإطار العالمي وفي مكافحة هذه الجريمة النكراء. وستعزز غرينادا وتوسع نطاق ترتيبات تعاونها الدولي في ميدان العدل والشرطة وإنفاذ القوانين.

وتؤيد حكومتي بالكامل وضع إطار قانوني شامل وفعال لمحاربة الإرهاب. وقد بدأ بلدي استعراضا للاتفاقيات الدولية السارية بالفعل بقصد توقيعها والتصديق عليها وتنفيذها بصورة كاملة. أما الاتفاقيات غير السارية فسوف ننفذها. وبعض هذه الاتفاقيات في نطاق منظومة الأمم المتحدة بينما غيرها ذات طابع إقليمي أو تغطي نصف الكرة الغربي.

وقد بدأنا بإعطاء الأولوية لـ ١٢ اتفاقية للأمم المتحدة ودولية لمكافحة الإرهاب، وأهمها اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب.

ومن الضروري أن يبعث المجتمع الدولي بإشارة واضحة إلى الإرهابيين بأن فلسفتهم خاطئة من أساسها وغير مقبولة على الإطلاق. وعلينا أن نقف متحدين في جهودنا الرامية إلى القضاء على الأنشطة الموجهة نحو قتل الأبرياء وتدمير المجتمعات.

وتؤيد حكومة غرينادا الجماعة الكاريبية في التعهد بدعمنا الكامل للجهود المبذولة لمواجهة الأنشطة الإرهابية واستعادة حقوق وحريات شعوب العالم أجمع.

أخيرا لقد سنحت لغرينادا الفرصة في محفل آخر لأن تحيي وتهنئ الرئيس على الأسلوب الذي يدير به دفة جلسات الجمعية العامة. وإن ثقتنا في قيادته ومهارته قد تعززت.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.